

ماهول الاقتصاد السياسي

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

إحصائي وكبير في الأدب من جامعة باريس

أستاذ الاقتصاد السياسي بدار العلوم العليا

منشور الطبع محفوظ للمؤلف

الطبعة الثانية

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٢ م

مطبعة العلوم بشارع الخليل بجنتية لاه

ماهو

۱! حضرت صاحب السعاده
الاستاذ المحيى الدكتور المنور

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي
مدرس في الآداب جامعة باريس

لیسانس و دکتورہ فی الادب من جامعہ باریٹ

أستاذ الاقتصاد السياسي بدار العلوم العليا

1303

1954

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة

الثاني

مطبعة العالم بشارع الخليل بحبيشة لاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله وصحبه أجمعين

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

الثروة La Richesse

ينحصر موضوع « الاقتصاد السياسي » في دراسة الثروة دراسة
وصفية تحليلية من حيث انتاجها واستبدالها واستهلاكها وتوزيعها .
وتطلق الثروة في الاستعمال المتداول المؤلف على الغنى وكثرة المال ،
فيقال فلان ذو ثروة إذا كان غنياً يمتلك أشياء كبيرة القيمة . أما في
عرف الاقتصاديين فتطلق على كل ما يسد حاجة من حاجات الانسان
أياً كانت قيمته .

ولما كان تحديد موضوع العلم هو أهم ما يجب أن يعنى به الباحث فيه ، رأينا أن نقف هذا الفصل على دراسة مسائل توضح مدلول الثروة في عرف الاقتصاديين ، وتزيد تعريفها السابق ضبطاً واحكاماً .

- ١ -

L'utilité المنفعة

يصفون الشيء الذي يسد حاجة من حاجات الانسان بأنه « نافع » أى قائمة به تلك الخاصة المسماة « بالمنفعة » فالمنفعة بهذا المعنى شرط أساسى في اعتبار الشيء ثروة في نظر الاقتصاديين .
ولا يمكن أن يعد الشيء نافعاً في نظرهم ، أى قائمة به صفة المنفعة ولا يمكن تبعاً لذلك أن يعتبر ثروة ، إلا إذا توافر فيه شرطان : -

(الشرط الأول) أن يرى الانسان أنه صالح لان يسد حاجة من حاجاته بطريق مباشر أو غير مباشر ، أى بذاته أو بوساطة غيره .
فكل شيء لا يرى الانسان فيه هذا الرأى لا يعتبر نافعاً ، وبالتالي لا يمكن أن يعتبر ثروة ، ولو كان صالحاً في ذاته لأن يسد حاجة من حاجاته . - فليس في الكون شيء قد خلق عبثاً لافائدة فيه للنوع البشرى . ولكن الانسان - لأتب معارفه لم تصل بعد إلى درجة الكمال ، ولن تصل أبداً إليها : «وما أوتيتم من العلم الا قليلا» - لم يكشف

فائدة كل ما يحيط به من حيوان ونبات وجماد . وكل ما توصل إلى معرفة فائدته له لا يتجاوز قطرة من بحر إذا قيس بجميع ما يشتمل عليه هذا الكون ؛ وهذه القطرة وحدها هي التي تعتبر في عرف الاقتصاديين نافعة ، أي متوافر فيها شرط من شروط الثروة . ففي المملكة الحيوانية التي تعد فصائلها بمئات الآلاف لم يستخدم الانسان منها في حاجاته المختلفة : في مأكله ومشربه وملبسه وزينته ومراقب حياته وكإلياته المتعددة ، إلا نحو مائتي فصيلة ؛ وكم من منافع مستورة وفوائد كامنة في الفصائل الأخرى لم يكشفها الانسان ولم تصل إليها مداركه ؛ وفي عالم الحشرات الذي تجل أفراده عن الحصر لم يكشف الانسان بعد إلا منفعة عدد قليل منها . وكذلك الحال في مملكتي النباتات والجمادات . غير أنه بتقدم العلوم والمعارف الانسانية نرى أن عدد الأشياء التي يكشف الانسان منفعتها له أخذ باطراد في الزيادة ونرى أن حدود الثروة تتسع تبعاً لذلك . وإليك مثال الفحم الحجري والميكروبات . فإن الانسان لم يستخدم الفحم الحجري في المبدأ إلا وقوداً في منزله ، فلم يكن معتبراً ثروة إلا من هذه الناحية فحسب . ثم استخدمه لتوليد القوى المحركة . ومنذ زمن يسير ، وبفضل تقدم البحوث العلمية ، اهتمدى الانسان إلى كثير من المنافع المدفونة في باطن هذا المعدن : فاستخرج منه غاز الأستصباح وطائفة كبيرة من مواد الصباغة والتلوين وكثيراً من الروائح العطرية وعدداً كبيراً من العقاقير الطبية وكل المواد المفرقة تقريباً . فحدود الثروة بالنسبة للفحم قد اتسعت باتساع معلوماتنا عنه . . وكذلك الميكروبات ، فإن الانسان لم يكشف فائدتها في الشفاء

وكسب الحصاة من الأمراض بحقق الجسم بها إلا منذ زمن يسير .
ومن مفهوم هذا الشرط يتبين لك أن الشيء يعتبر نافعا أى متوافراً
فيه شرط من شروط الثروة متى اعتقد الانسان أنه يسد حاجة من
حاجاته ولو كان غير صالح في ذاته لأن يسد هذه الحاجة . وأمثلة الاشياء
التي تعد نافعة لاعتقاد الناس أنها تسد حاجة من حاجتهم مع أنها في
ذاتها غير صالحة لسد هذه الحاجة كثيرة تجل عن الحصر . فمن ذلك
مخلفات القديسين والاولياء (إرب من جسومهم ، أسنانهم ، ثيابهم ،
الاشياء التي كانوا يستخدمونها ، الأشياء التي استخدمت في تعذيبهم .. الخ)
التي يتهافت الناس على اقتنائها والتي كانت ولا تزال تعتبر من أجل
الثروات لاعتقاد الناس أنها تحقق لمقتنيها كثيراً من المنافع المادية
والأدبية . ومن ذلك أيضاً بعض مياه معدنية يعتقد كثير من الناس فائدتها
في تقوية الجسوم أو في شفاء بعض الامراض ، مع أنه لم تقم أدلة علمية
على صحة ما ينسبونه إليها . ومن ذلك أيضاً بعض نباتات وبعض
حيوانات وبعض أجزاء خاصة من حيوانات معينة يعتقد بعض الناس
نفعها في شفاء الامراض أو العمليات السحرية ، مع أنها مجردة في
ذاتها من كل الخواص التي يلصقونها بها . ومن ذلك أيضاً المشروبات
الروحية والمخدرات ... وما إليها من المواد التي يعتقد كثير من الناس
في نفعها للتقوية أو لتوليد الحرارة في الجسم ، مع أن العلماء والاطباء
قد أجمعوا على تجردها من هذه الفوائد كلها وعلى أنه ليس فيها إلا الضرر
الحقق للجسم والعقل والنسل .

ومما سبق يظهر لك ان الشيء قد يكون ثروة عند أمة ولا يكون

ثروة عند أمة أخرى : وقد يكون ثروة عند شخص ولا يكون ثروة عند شخص آخر ، وقد يكون ثروة في عصر ولا يكون كذلك في عصر آخر .

(الشرط الثاني) أن يستطيع الانسان استخدامه في سد حاجة من حاجاته .

فالأشياء التي يعتقد الأنسان انها صالحة لسد حاجة من حاجاته بذاتها أو بوساطة غيرها ولكنه لا يستطيع استخدامها في سد هذه الحاجة لا تعتبر نافعة في نظر الاقتصاديين . وأمثلة هذه الأشياء كثيرة . فمن ذلك تلك الغابات الشاسعة الملوثة بها المنطقة الاستوائية والتي لم يستطيع الانسان بعد استخدامها في حاجاته مع أنه لا يساور أحدا شك في نفعها . ومن ذلك تلك الأنهار العظيمة وتلك الشلالات الهائلة المنتشرة في كثير من أنحاء المناطق المجهولة النائية والتي لم يستطيع الانسان بعد الاستفادة بها . ومن ذلك أيضا تلك القوى الجليدية التي قد برهن العلماء على وجودها في المد والجزر ولكن لم يستطيع الانسان بعد تسخيرها في حاجاته . ومن ذلك أيضا عناصر « الليمونيوم » التي قد برهن العلماء على وجودها في الصلصال ، ولكن لم يهتد بعد للوسائل التي يستطيع بها استخراجها .

ومن هذا الشرط يظهر لك صحة ما سبق أن استنبطناه من الشرط السابق من أن الشيء قد لا يكون ثروة في عصر ، ولكن بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية لا يثبت أن يصبح من أجل

الثروات . فقد يأتى اليوم الذى تستغل فيه غابات المنطقة الاستوائية
وأثمارها وشلالاتها ، وتسخر فيه قوى المد والجزر ، ويستخلص فيه
الاليونيوم من الصلصال ... فتصبح هذه الاشياء نافعة وتضاف إلى
قائمة الثروات .

- ٢ -

الاشياء المادية ، والاعمال الانسانية (الخدمات) والطيبات غير المادية

Les objets materiels, les services, et le bien immateriel

ان الامور النافعة ، أى المتوافر فيها الشرطان السابقان ، ليست
مقصودة على « الاشياء المادية » ، بل تشمل كذلك طائفة كبيرة من
« الاعمال الانسانية » . فمن الواضح أن كثيرا من هذه الاعمال نعتقد
أنها تسد حاجتنا بشكل مباشر أى بدون توسط شيء مادي ونستطيع
استخدامها فى سد هذه الحاجات . فأعمال الطبيب تحقق لنا الشفاء
والصحة ، وأعمال المدرس تكسبنا المعلومات وتقفنا على حقائق
الكون ، وأعمال القاضى تحقق لنا العدالة ، وأعمال الشرطى تحقق
الامن وهلم جرا . ولاشك أن الصحة وكسب المعلومات
والعدالة والامن وما إلى ذلك من أهم ما يحتاج إليه الانسان . -
فهل من الممكن أن نطلق اسم الثروة على « الاعمال » التى تسدها
وتكفيها مئوتتها كما أننا نطلقه على الفحم الحجري والحديد وما اليهما
من الاشياء المادية المتوافر فيها شرطا المنفعة ؟

قد أجاب على هذا السؤال بالإيجاب طائفة من علماء الاقتصاد

السياسى . ولكن معظمهم يجهلون عليه سلبا ، فلا يطلقون اسم الثروة إلا على « الأشياء المادية » النافعة ؛ أما « الأعمال » النافعة فيطلقون عليها اسم « الخدمات » . ورأيهم هذا هو الذى يجب أن نعول عليه . فإن الاقتصاد السياسى يقصر بحثه على الأشياء المادية النافعة ويدرسها من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها . فإذما قلنا أن موضوع الاقتصاد السياسى هو دراسة الثروة من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها ، لا يستقيم كلامنا إذا ولا ينطبق على الواقع ونفس الأمر إلا إذا أطلقنا كلمة الثروة على الأشياء المادية وحدها .

ولهذا يجب أن ندخل قيداً جديداً على التعريف الذى عرفنا به الثروة فى أول كتابنا هذا ؛ فبدلاً من قولنا « الثروة هى كل ما يسد حاجة من حاجات الانسان ، أو كل أمر توافر فيه شرطاً للمنفعة » ، يجب أن نقول « الثروة هى كل شيء مادي يسد حاجة من حاجات الانسان ، أو كل شيء مادي توافرت فيه صفة المنفعة » .

وكما يخرج بهذا القيد الذى أضفناه « الأعمال الانسانية » التى ذكرنا أمثلة لها ، يخرج به كذلك ما يسمونه « بالطيبات غير المادية » كصحة الانسان وصفاته الحميدة وأخلاقه الفاضلة وقواه الجسمية والعقلية والثقة المتبادلة بين شخصين . . . وما إلى ذلك من الأمور المعنوية غير القابلة للتداول أى للانتقال من ملكية شخص إلى ملكية شخص آخر . - فانه لا يصح أن نطلق على هذه الأمور اسم الثروة وإن توافرت فيها صفة المنفعة .

المجهود L' Effort شرط أساسى فى اعتبار الشيء ثروة

لا يدرس الاقتصاد السياسى إلا الأشياء النافعة التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود. أما الأشياء النافعة التى لا يحتاج الحصول عليها إلى مجهود كالهواء من حيث أنه مادة للتنفس وأشعة الشمس من حيث أنها مصدر الحرارة والضوء ... وما إليهما ، فليست من موضوع الاقتصاد السياسى فى شيء. على أن اطلاق اسم «الثروة» على مثل هذه الأشياء غير مسلم به من جمهور المشتغلين بهذا العلم .

حقاً أن كميات الهواء التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود يبتذله الإنسان فى عمل آلات خاصة أو غيرها (كهواء التنفس فى المناجم وفى الفواصات وفى الكامات الواقية من الغازات الخائقة) كالهواء المستخدم بآلات خاصة فى توليد القوى المحركة ...) لا يعارض أحدها فى اعتبارها ثروة بالمعنى العلمى لهذه الكلمة . ومثل ذلك يقال فى أشعة الشمس .

ولهذا ينبغى أن نضيف إلى تعريف الثروة السابق قيداً آخر فنقول :
تطلق الثروة على كل شيء مادى نافع (أى متوافر فيه شرطاً المنفعة)
يحتاج الحصول عليه إلى مجهود .

القيمة La valeur والفرق بينها وبين الثروة

ان الحكم على الشيء بأنه ثروة غير الحكم عليه بأنه ذو قيمة . فالتا
فى الحكم الأول تنظر إلى اعتبارات مختلفة عن الاعتبار التى تراعيها
فى الحكم الثانى . - ومن أظهر ما يرشدنا إلى ما بين الثروة و « القيمة »
من فروق الأمور الآتية :-

(أولاً) اعتبار الشيء ثروة يتضمن نسبة بينه وبين الانسان ؛
أما اعتباره ذا قيمة أو تقدير قيمته فيتضمن عقد نسبة وموازنة بينه
وبين شيء آخر .

فإذا قلت : « ان هذا الشيء ثروة » كان معنى ذلك أنه شيء مادى
نافع للانسان (أى متوافر فيه شرطا للنفعة) ويحتاج الحصول عليه
إلى مجهود منه . فالعلاقات التى أراعيها فى الحكم على الشيء بأنه ثروة هى
علاقات تربط ذلك الشيء بالانسان . أما إذا قلت : « ان هذا الشيء
ذو قيمة » كان معنى ذلك انه يساوى كذا من الأشياء الأخرى أو من
النقود . فالعلاقات التى أراعيها فى الحكم على الشيء بأنه ذو قيمة هى
علاقات تربط ذلك الشيء بشيء آخر .

فالحكم على الشيء بأنه ذو قيمة شبيه بالحكم عليه بأنه صغير
أو كبير أو خفيف أو ثقيل ؛ لأن الحكم عليه بواحد من هذه
الأوصاف يتطلب الموازنة بينه وبين شيء آخر .

فإن لم يكن في الكون إلا شيء واحد لا يمكن الحكم على قيمته ؛ كما أنه لا يمكن الحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل . ولذلك عند ما نقول : « هذا الشيء له قيمة » لا تكون عبارتنا مفهومة اقتصادياً إلا إذا أضفنا إليها ما يفيد الموازنة بينه وبين شيء آخر ، بأن نقول : « إن له قيمة كذا من النقود » ، إذا كنا في أمة وحدة المبادلة فيها هي النقود ، أو « كذا متراً من النسيج القطني أو كيلوجراماً من العاج أو من الملح ... » ، إذا كنا في أمة وحدة المبادلة فيها النسيج القطني أو العاج أو الملح ...

حقاً إننا نصف الشيء أحياناً بأنه قيم أو بأنه ذو قيمة كبيرة ولا نزيد على ذلك شيئاً . ولكننا نقصد من عبارات كهذه أنه يساوى كمية كبيرة من النقود . فوازنته بغيره مفهومة ومرعية وإن لم ينص عليها صراحة . كما أننا عند ما نقول إن الزئبق ثقيل جداً نقصد بذلك أن ثقله النوعي أعظم كثيراً من النقل النوعي لبقية المعادن ، فوازنته بغيره مفهومة ومرعية كذلك وإن لم ينص عليها .

ومن ذلك يتبين لك أنه من المستحيل عقلاً وواقعاً أن ترتفع قيم الأشياء كلها أو تنخفض قيم الأشياء كلها في آن واحد . لأن ارتفاع قيمة شيء عما كانت عليه يستلزم انخفاض قيمة شيء آخر . فإن قيمة الشيء ، كما تقدم ، تقدر بالكمية التي يساويها من شيء آخر . فارتفاع قيمته معناه أنه أصبح يساوى كمية من ذلك الشيء الأخر أكبر من الكمية التي كان يساويها من قبل ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة هذا الشيء الأخر . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوى في وقت ما خمسة أرادب من القمح

فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من خمسة أراذب من القمح ، بأن ساوى ستة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة القمح : لأن الأراذب منه بعد أن كانت قيمته $\frac{1}{2}$ قنطار من القطن تصبح قيمته $\frac{1}{4}$ قنطار فقط .

ولما كانت النقود هي وحدة الاستبدال في الأمم المتمدينة ترتب على ذلك أن ارتفاع قيمة شيء معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة له وبالعكس . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوي في وقت ما جنينين ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من جنينين ؛ بأن ساوى ثلاثة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة لهذه السلعة ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قنطار من القطن أصبحت قيمته ثلث قنطار فقط .

ولذلك كان انخفاض قيمة النقود لأسباب ذاتية تتعلق بوفرتها أو اكتشاف مناجم منها وما إلى ذلك يتبعه حتماً ارتفاع في قيم الأشياء الأخرى كلها (فإكتنا نحصل عليه بجنيه مثلاً لا يمكننا في هذه الحالة أن نحصل عليه إلا بجنيه + كمية أخرى من النقود) ؛ وارتفاع قيمتها لأسباب ذاتية تتعلق بندرتها أو نفاد ما في مناجمها وما إلى ذلك يتبعه انخفاض عام في قيم الأشياء الأخرى جميعها (فإكتنا نحصل عليه بجنيه مثلاً يمكننا في هذه الحالة الحصول عليه بأقل من جنيه) . فالنقود عندنا في تقدير القيمة بمثابة المتر في تقدير المقاييس . فإذا ما زاد طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها ؛ فما كان طوله أحد عشر متراً يصبح طوله عشرة أمتار فقط . وإذا ما قل

طول المتر عشرة سنتيمترات مثلا زادت أطوال الاشياء الاخرى كلها؛
فاكان طوله تسعه أمتار يصبح طوله عشرة أمتار كاملة . وبذلك
يُفسر القانون الاقتصادى الذى يقول : « كل انخفاض فى قيمة النقود
يتبعه ارتفاع عام فى أثمان الاشياء ، وكل ارتفاع فى قيمة النقود
انخفاض عام فى أثمان الاشياء »^(١)؛ (والثن هو قيمة الشيء مقدرة بالنقود).

ثانياً - أن وفرة الشيء وكثرته تزيد من الثروة فيه ولكنها تنقص
من قيمته والعكس بالعكس .

فزيادة الثروة فى شيء مامعناها وفرة هذا الشيء وكثرة كميته؛
فى حين أن ارتفاع قيمته ينجم غالبا عن قلة كميته عن ذى قبل .
فالسبب الذى يؤدي الى زيادة الثروة يؤدي الى انخفاض القيمة
وما يؤدي الى قلة الثروة ينجم عنه زيادة القيمة . فاذا ما بلغ محصول مصر
فى عام ما من القمح مثلا ضعف محصولها فى العام السابق فان ثروتها فى
هذه السلعة تزداد الضعف عما كانت عليه فى بداية الموسم السابق ،
فى حين أن قيمة القمح لا بد أن تنخفض عن ذى قبل (إذالم يطرأ على
السوق عوامل أخرى) .

وقد ادركت الأمم الانسانية هذا القانون الاقتصادى من منذ
عصور متقدمة . ففى جافة وسومطرة كان تجار التوابل يلجئون الى
اتلاف جزء من المحصول اذا ما شعروا بوفرته وكثرته حتى لا تنخفض
قيمته . اى إنهم كانوا يقللون من الثروة لترداد القيمة . وهذا ما يفعله
كثير من الأمم المتقدمة فى المصنوعات الحالية للمحافظة على قيم حاصلاتها :

(١) يطلق على هذا القانون اسم « القانون الكمي » نسبة إلى الكم .

وما عهدنا بيعيد باحراق البرازيل لكمية كبيرة من محصول بنّها عند
مارأت وفترته وشعرت بالخطر الذي يهدد قيمته . . وهذا ما تراعيه
شركات الانتاج الكبيرة المسماة كارتل Cartels وترست Trusts
إذ تمحد لكل شركة من الشركات المساهمة المشرقة عليها هنية الاشياء
التي لا يصح لها تجاوزها في الانتاج . . وهو ما تلجأ اليه كذلك الحكومة
المصرية وحكومات الولايات المتحدة أحيانا إذ تمحد لزراعة القطن
مساحة من أرضها لا يصح تعديها وتقرض عقوبات صارمة على كل من
تمحده نفسه بتعدي هذه الحدود .

ولو فرضنا أنه بفضل تقدم العلوم والمعارف الانسانية وبفضل
تقدم الصناعات والمخترعات قد أصبحت كل الاشياء التي تعتبر ثروة وفيرة
وفرة مياه البحار ورمل الجبال وأنه قد أصبح في متناول كل إنسان
الحصول على ما يشاء الحصول عليه منها ، فانه في هذه الحالة تنقد كل
الاشياء قيمتها ؛ بل تمحى كلمة القيمة من المعالج ومن لغات التخاطب ؛
على حين أن ثروة العالم الانساني تكون عندئذ قد بلغت أقصى درجة
يمكن أن تبلغها .

فهذه كلها براهين ساطعة على أن وفرة الشيء وكثرته تزيد من
الثروة فيه ولكنها تنقص من قيمته ، وعلى أن ما يؤدي إلى التقليل
من الثروة في شيء ما يؤدي إلى زيادة قيمته .

هذا ، ولل فروق المتقدمة وغيرها التي تختلف بها الثروة عن القيمة ،
لم يكن لقيمة الشيء أى اعتبار في الحكم عليه بأنه ثروة . وهذا ما جعلنا

نقول في التعريف الذي عرفناه الثروة في أول كتابنا هذا : « ... أما في عرف الاقتصاديين فتطلق على كل شيء يسد حاجة أيا كانت قيمته (١) »

- ٥ -

خلاصة ما تقدم : تعريف الثروة
على ضوء ما تقدم يمكننا الآن أن نعرف الثروة التي هي موضوع الاقتصاد السياسي تعريفا جامعاً مانعاً فنقول .

تطلق الثروة في عرف الاقتصاديين على كل شيء مادي يحتاج الحصول عليه الى مجهود ويعتقد الانسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته بطريق مباشر أو غير مباشر ويستطيع استخدامه في سد هذه الحاجة أيا كانت قيمته .

- ٦ -

حاجات الانسان وخواصها Les besoins de l' Homme
غير أنه لا تزال في هذا التعريف نقطة تحتاج الى شيء من الايضاح، تلك هي حاجات الانسان التي عرفت أنه لا محيص من الرجوع اليها في الحكم على الشيء بأنه ثروة - لذلك رأينا قبل أن ندع موضوع الثروة أن

تقف فقرة على دراسة حاجات الانسان وخواصها فنقول : -

حاجات الانسان هي الأمور التي تتعلق بها رغبته ، سواء أكانت ضرورية لحياته وبقاء نوعه كحاجات المأكل والمشرب والملبس والسكن والدفاع عن النفس ، أم غير ضرورية لتلك الحاجات المتعلقة بالثقافة والتدين والسياسة والجاه والسيطرة . . وما إليها . ويطلقون على الطائفة الأولى من هذه الحاجات اسم « الحاجات الطبيعية » ، وعلى الطائفة الثانية اسم « الحاجات الاجتماعية » .

هذا ، ولحاجات الانسان عدة خصائص تعرف بها وتمتاز بكثير منها عن حاجات ماعده من الكائنات الحية ويتصل بكل منها أمور ذات بال من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . وأهم هذه الخصائص مايلي :-

(أولاً) أنها غير محصورة العدد ، أو غير قابلة للوقوف عند مرز . وهذه هي أهم خاصية تمتاز بها حاجات الانسان عن حاجات ماعده من الكائنات الحية . فحاجات النبات والحيوان لم تسكد تزيد أو تتغير من منذ عصور سحيقة ؛ بينما يطرد ازدياد حاجات الانسان كلما تقدم الزمن ورسخت قدمه في الحضارة .

ففي العصور الانسانية الأولى كانت حاجات الانسان ساذجة محدودة يكتفى في إشباعها بما تجود به الطبيعة عليه ولا يبدل في سبيل سدها إلا قسطا يسيرا من المجهود . فقد كان يكفيه في مأكله ثمرة يقتطفها أو شريحة فريسة يصيدها ، وفي مشربه حسوة من بئر أو جرة من غدير ،

٣ - اقتيلا .

وفي ملبسه جلد حيوان يستتر به أو ورق شجر يخصفه عليه ، وفي مسكنه مغارة ينحتها من الارض ويأوى إليها إذا ماجن الليل ، وفي دفاعه عن نفسه أسننه ويداه أو غصن شجر أو حجر يتقي به عاديات الحيوان وهكذا دواليك . - ولكن الباري جل وعز يأبى إلا أن يكرمه وفضله على كثير من خلقه تفضيلا ، فهداه الى سبيل الارتقاء التي لم يلبث أن سار فيها حتى أخذت حاجاته تتعدد وتتشعب وتتسع دائرتها وتمتد أطرافها وتظهر منها في كل مرحلة طوائف كانت مجهولة له في المرحلة السابقة : فإذا بها الآن تجل عن الحصر ، وإذا بالطبيعة على قدرتها تظهر عاجزة عن سدها ، وإذا بالارض على سعتها لا توائمه فيصعد ليقضى بعض لباناته في السماء ، وإذا بالجهود التي تتطلبها الحصول عليها تستنفد كل ماله من جسم ووجدان وعزم وتفكير . أصبح يحتاج في أطعمته وحدها لآلاف مؤلفة من أنواع الحيوان والنبات والجماد ، ولاضعاف هذا العدد من الادوات التي يستخدمها في اعدادها وجعلها صالحة للغذاء ، ولطائفة كبيرة من الماعون والآنية التي يستعين بها في تناولها ، ولكثير من الاثاث المتصل بمائدته وزخرفها . فإذا ما تأملت فيما تشتمل عليه مائدة أسرة من الاسرات الفقيرة - بله الغنية - رأيت عليها من صنوف الاغذية وما يتصل بها ما يمثل جهود آلاف مؤلفة من الخلق وتناج مئات من ممالك العالم . - ومثل ذلك يقال في الشرب والملبس والمسكن وحاجات الدفاع عن النفس الفردى منها والدولى : « سنة الله التي قد دخلت في عبادته ولن تبدل سنة الله تبديلا » .

ولم يقتصر الأمر على هذه « الحاجات الطبيعية » أى الضرورية لحفظ الانسان وبقاء نوعه من مأكل ومشرب ومأوى ومسكن ووسائل دفاع عن النفس ، بل وافته المدنية بنوع آخر من الحاجات يطلق عليها اسم « الحاجات الاجتماعية » : وذلك كحاجاته المتعلقة بالثقافة والتدين والسياسة والجاه والسيطرة على غيره وتكوين الأسرة والترفية والفنون الجميلة وهلم جرا . وهذه تنفذ الاشجار لو أن ما فى الارض من شجرة أقلام وينفذ البحر لو كان مأوى مداداً قبل أن ينفذ تعدادها وتعداد ما يتطلبه سدها .

فأشبه الانسانى بالطفل لا يشعر فى مبدأ حياته إلا بالقليل من الرغبات ثم تتسع دائرة حاجاته كلما تقدم به السن . وما المدنية فى الحقيقة إلا تعدد مطالب الانسان وكثرة حاجاته ، ولا تتمدين أمة من الأمم إلا بزيادة حاجاتها وتعقيد طرق معيشتها .

« ثانياً » أنه كل حاجة منها يكفى لاشباعها مقدار محدود من المادية أو المعنوية إذا ما حصل عليه الانسان سرت حاجته ، فإذا ما تهاوى فى الحصول على الشيء بعد ذلك اغتبت رغبته فيه تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب الى ألم .

فحاجة الانسان إلى الشرب مثلاً يكفى لاشباعها مقدار محدود من الماء إذا ما شربه الانسان مُد ظمؤه ، فإذا ما تهاوى فى الشرب بعد ذلك أخذت رغبته فى الماء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم لا تلبث أن تنقلب إلى ألم ربما أفضى إلى الموت . وقد كانوا فى المصور الوسطى يعذبون المجرمين

بصبّ كميات كبيرة من المياه في أفواههم : فيزهقون الارواح بما هو مصدر الحياة : - وكذلك حاجة الانسان للغذاء ؛ فانه يكفي في إشباعها كمية محدودة من الاغذية ؛ فاذا ما تناولها الشخص وتمادى في الأكل بعد ذلك أخذت رغبته في الطعام تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم - وقس على ذلك بقية حاجات الانسان.

وليست هذه الخاصة صحيحة في الحاجات الطبيعية فحسب ؛ أى في الحاجات اللازمة لبقاء الانسان كالأكل والشرب وماليهما ؛ بل تصدق كذلك على ماصميناه بالحاجات الاجتماعية . غير أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الطبيعية يمكن تقديره بضبط وإحكام ؛ فى حين أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الاجتماعية من ر لا يقف عند حد مضبوط دقيق . فكمية الملابس مثلاً التى تسد حاجة سيدة فى زينتها لا يمكن تقديرها بشكل دقيق كما يمكن تقدير كمية الماء التى تسكنى لسد ظمئها . - ولكن ليس من شك فى أن لكل حاجة من هذه الحاجات الاجتماعية - مهما كانت مرتبة فى سدها - درجة إشباع متى بلغها الانسان أخذت رغبته فى الاشياء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم .

حقاً إن رغبة الانسان فى النقود لا يمكن أن تقف عند حد ولا يكفي لاشباعها أى مقدار منها مهما عظمت كميته . ولكن سبب هذا راجع إلى أن النقود لا يرغب فيها الانسان لذاتها ؛ وإنما يرغب فيها لأنها وسيلة لسد حاجاته ، ولأنها الوسيلة الفذة فى الأمم المتحضرة لسد الحاجات . ولما كانت حاجات الانسان غير محصورة المدد وغير قابلة

للقوف عند حد كما تقدم في الخاصة الأولى ، كان لزاماً ألا تنتهى أبداً
 رغبة الانسان في الوسيلة التي تسدها جميعها . هذا إلى أننا إذا أضعنا
 النظر رأينا أن حاجة الانسان إلى النقود نفسها حاداً تأخذ بعده
 الرغبة في التناقص (وإن كان لا يتصور انعدامها أو تحولها إلى ألم في
 العاديين من الناس) . فالسرور الذي يحدثه لصاحب القناطر المقنطرة
 من الذهب والفضة حصوله على جنيه مثلاً ليس شيئاً مذكوراً إذا قيس
 بالسرور الذي يحدثه لفقير معدم الحصول على مثل هذا المقدار .

(ثالثاً) انه كل ما عجز منها ضعفت سيطرتها على النفس وقلت الرغبة
 فيما يبرها او انعدمت بسبب اشباعها ، ولتثبت أنه تجرد سيطرتها على
 النفس وتجرد الرغبة فيما يشبعها ، ويكثر هذا التجرد كلما كانت وسائل
 الاشباع ممكنة ميسورة ؛ وإذا ما تكرر الاشباع بشكل واعد عدة مرات
 تحولت هذه الرغبة الى عادة ثابتة يصعب على الانسان مقاومتها ويصعب
 عليه التخلص منها ، وإذا حاول ذلك تعرضه لضرر جسدية أو لا لدم
 نفسه أو لكليهما معاً .

فرغبة الانسان في شرب القهوة بعد الاكل مثلاً يمكن لاشباعها
 كما تقدم في الخاصة الثانية مقدار محدود منها تسد الحاجة بعد
 الحصول عليه ؛ غير أن هذه الرغبة لا تثبت أن تتجدد عقب الأكلة
 الثانية وهكذا ؛ ويكثر هذا التجدد وتقوى الرغبة في كل مرة منه .
 كلما كان الحصول على القهوة ميسوراً ؛ وإذا ما تكرر لاشباع هذه الرغبة

بشكل واحد في ظروف متجانسة لا يلبث تناول القهوة بعد الأكل أن يتحول إلى عادة ثابتة لا يمكن التخلص منها بدون أن يتعرض الشخص لأضرار جسمية أو نفسية :- وقس على هذا المثال كل حاجات الانسان طبيعيا واجتماعيا .

ولهذه الخاصة يصادف أصحاب المصانع وأولو الامر في الحكومة مقاومة كبيرة من جانب عمالهم وموظفيهم كلما حاولوا تخفيض أجورهم ومرتباتهم . وذلك أنهم قد ألفوا حاجات معينة وزعوا عليها دخلهم ، وأخذوا يكررون أشباعها بأشكال متجانسة حتى صارت عادات ثابتة لديهم . فانقاص مرتباتهم معناه اضطرابهم للتخلص من بعض هذه الحاجات التي قد تحولت بتكرار أشباعها إلى عادات ، وقد علمت أن هذا يعرضهم للعنت والضرار .

وإذا أضفت إلى ما قلناه أن كثيراً من العادات المكتسبة لا تلبث أن تستقر في الانسان وتشكل جسمه ومجموعه العصبي تشكيلا خاصا يجعلها قابلة للانتقال بطريق الوراثة من الأصول إلى الفروع ، تبين لك أهمية هذه الخاصة في عالم الاقتصاد وآثارها في تقدير مستويات المعيشة لمختلف الطبقات وفي ثبات هذه المستويات ، دوامها على كره العصور .

هذا ، ويستنبط من نص هذه الخاصة أنه إذا كانت وسائل الاشباع غير ميسورة للشخص قل تمجدد رغبته حتى تنعدم ، لأن الشعور باستحالة وسائل الاشباع أو بصعوبة الحصول عليها كقيل بتهدئة الرغبة تدريجياً حتى تنعدم تمجدها .

ولذا كان أقرب طريق للقضاء على العادات الاجتماعية القبيحة هو القضاء على وسائل إشباعها . فإذا ما أردنا أن نقضى على عادة شرب الخمر مثلا كان أيسر سبيل لذلك أن نمنع استيرادها من الخارج ونحظر صنعها في البلاد . وهذا هو ما لجأت إليه حكومات الولايات المتحدة عندما حظرت على الشعب شرب الخمر ، وما ناجأ إليه الآن كل الدول المتعدنة في محاربة المخدرات .

غير أن هذا لا يصدق إلا على «الحاجات الاجتماعية» . أما الحاجات الطبيعية « فلا يقل تجدد الرغبة في سدها إذا تعذرت وسائل إشباعها أو استحالت . فالإنسان إذا احتاج للغذاء وأعيته وسائل الحصول عليه ، لاتضعف لذلك رغبته فيه بل تظل ماحة حتى يفارق الحياة إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد ما يسد رمقه .

(رابعا) أ - حاجات الإنسان يحل بعضها محل بعضها . ويترك بعضها مكانها ؛
ب - ووسائل إشباع كل حاجة منها وطرقه يحل بعضها محل بعضها .
بعضه كذلك ويترك بعضها بعضا .

أ - حاجات الإنسان يحل بعضها محل بعض ويترك بعضها بعضا .
فن اعتاد غشيان المسارح مثلا في أوقات فراغه قد يعرض له ما يرغبه في الاختلاف إلى قاعات المحاضرات أو إلى دور الكتب في نفس الاوقات التي كان يقضيها بالمسارح ، ويتكرر منه ذلك ، فلا تلبث أن تحل حاجته إلى سماع المحاضرات أو إلى البحث في دور الكتب محل حاجته القديمة إلى شهود التمثيل وتطرد بها ، أو على الأقل تجردها من كل سيطرة

على نفسه . ومن اعتاد ارتياد البحيرات والمستنقعات لصيد الطيور قد يعرض له ما يرغبه في العزف على الآلات الموسيقية في نفس الاوقات التي كان يقضيها في الصيد ، فلا تلبث أن تحمل حاجته إلى العزف محل حاجته إلى الصيد وتطردها ، أو على الأقل تجردها من سيطرتها على نفسه . - وقس على ذلك كل ما للانسان من « حاجات اجتماعية » .

نقول : « حاجات اجتماعية » ، لأن الحاجات التي سميناها « بالحاجات الطبيعية » لا يصدق هذا عليها . فحاجة الانسان للغذاء مثلا لا يمكن أن تحمل عنها أية حاجة أخرى .

ب - وسائل أشباع الحاجة وطرقه محل بعضها محل بعض كذلك ويطرد بعضها بعضا . - فن اعتاد تناول القهوة بعد الطعام مثلا قد يتناول بدلها منبها أخرى كالشاي ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في تناول الشاي بعد الطعام محل رغبته في تناول القهوة وتطردها . والفرنسي الذي يروى ظمأه بالنبيذ قد يشرب بدله الماء القراح ويتكرر منه ذلك فتحل حاجته إلى شرب الماء محل حاجته إلى شرب النبيذ وتطردها . ومن اعتاد شغل أوقات فراغه بقراءة الروايات مثلا قد يقرأ بدلها المجلات العلمية أو الصحف السياسية ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في قراءة المجلات والصحف محل رغبته في قراءة الروايات . ومن اعتاد ركوب الجياد في زهه وأسفاره قد يركب بدلها السيارات أو الدراجات فتحل حاجته إلى استخدام أحدها في زهه وأسفاره محل حاجته إلى استخدام الخيول

وقس على تلك الامثلة جميع الوسائل التي تسد بها حاجات الانسان لإفرق في ذلك بين الطبيعي منها والاجتماعي .

والفرق بين المظهر الاول «أ» والمظهر الثانى «ب» من هذه الخاصة يتضح بالتأمل فى الامثلة التى أوردناها لكل منها . فى أمثلة المظهر الاول وما إليها نرى أن الحاجة تحمل محل حاجة أخرى وتطردها ؛ فى حين أننا فى أمثلة المظهر الثانى لا نرى إلا وسيلة من وسائل إشباع الحاجة تحمل محل وسيلة أخرى كانت تستخدم فى سد الحاجة نفسها .

وهذه الخاصة بمظهرها تخفف كثيرا من حدة الخاصة الثالثة وتلطف من عنفها وقساوتها . ولذلك كانت جليلة النفع لطوائف المستهلكين من الناحية الاقتصادية . فترام إذا ما شق عليهم سد حاجة اعتادوها أحلوا محلها حاجة أخرى سهلة الإشباع بيرة التكاليف ، فلا تلبث أن تنسبهم الحاجة الاولى ؛ وإذا ما عجز عنهم سدّ حاجة بوسيلة خاصة اعتادوها أحلوا محلها وسيلة أخرى فى متناول أيديهم ، فلا تلبث رغبتهم فى الوسيلة الجديدة أن تمحو رغبتهم فى الوسيلة القديمة : فقد يلجأ الانسان إلى شرب القهوة أو محلول الحلبة بدل الشاي إذا غلا ثمنه وعزّ وجوده ؛ والمخن قد يعتاض عن التدخين بامتصاص الحلوى إذا اضطرتة الحال ؛ ومرئاد السراح قد يستبدلها بزيارة أقربائه أو بمسامرة أهله إذا رأى ذلك خيرا له أو أعوزته النقود ...

وعلى هذه الخاصة يعتمد المربون أيما اعتماد فى تهذيب النش وتهيئة أخلاقه . فترام مثلا يغيرون مجرى غرائز الاطفال ويجوّلون طرق إشباعها كلما آنسوا منها خروجا عن الجادة . فإذا ما آنسوا من الطفل ميلا شديدا إلى المقاتلة مثلا ، ورأوا أن هذه الغريزة قد أخذت

تتجه اتجاهها سيء الأثر في أخلاقه ، عملوا على تغيير مجراها من مقالة إخوانه والبطش بصغار زملائه إلى لعب الكرة أو تسلق الجبال أو حل المسائل الرياضية وما إلى ذلك من الأمور التي يسودها عنصر التغلب على صعوبات معنوية والتي من شأنها أن تشبع غريزة اللقطة من طريق مشروع . وهذا ما يسميه علماء النفس « بتعليمة الغريزة » ولا يرى في مثله الاقتصاديون أكثر من انتفاع بالخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها ، فهو عبارة عن أحلال وسيلة إشباع لحاجة محل وسيلة إشباع أخرى للحاجة نفسها . — ومن ذلك يتبين لك أنه لولا وجود هذه الخاصة في حاجات الإنسان لضاقت سبل الإصلاح أمام المرين .

والى هذه الخاصة يلجأ كذلك كثير من المصلحين الذين يسعون في القضاء على الأمراض الاجتماعية وتطهير الشعب أو بعض طبقاته من العادات الضارة ، قترام يعملون على أن يحلوا محل الحاجات الدينية الرغبة في حاجات نبيلة . فاذا انتشر بين طبقات العمال مثلاً مرض اجتماعي كاللقامة أو إدمان الخمر ، ترى المصلحين يختارون غالباً للقضاء عليه طريقة « الاحلال » ؛ وذلك بأن ينشئوا لهذه الطبقات منتهيات يتاح لهم فيها التمتع بلذات بريئة شريفة (موسيقى ، خيالة ، تمثيل ... الخ) تعلى من شئونهم وتهذب من عواطفهم ، أو بأن ينشئوا لهم قاعات للمحاضرات العلمية والاجتماعية ويرغبوهم في الاختلاف إليها بشئ الوسائل ؛ أو بأن يطلبوا إلى الحكومة أن تلقى على كاهل العمال بعض مسئوليات سياسية تعودهم الاشتراك في شئون البلاد ويسلهم الاهتمام

بها عن أرتياد دور المقامرة وحانات الخمر .

وإلى هذه الطريقة يلجأ كذلك كثير من المستعمرين إذا ما آانسوا من الامم الخاضعة أتباجها نحو المطالبة بحقوقهم ورغبة في التحرر من نير الاستعباد أو طموحا الى الرقي ؛ فتراهم يشغلونهم بحاجات أخرى حقيرة تستحوذ على نفوسهم وتنسبهم مطالبهم وتحمل محل رغباتهم الأولى.

(خامساً) حاجات الانسان تتآلف ويرتبط بعضها ببعضه ويكمل بعضها

بعضاً ؛ فيسكنونه منها مجموعات تشمل كل مجموع منها على عدد كبير من الحاجات المترابطة المتماكة التي لا يمكنه أن تشبع حاجة منها ابتغاءاً لتمامها الا اذا اشبع جميع الحاجات المتصلة بها .

فحاجة الانسان إلى الغذاء مثلاً قد اتصلت بحاجته الى الجلوس على كرسي في أثناء تناوله ، وإلى مائدة تصف عليها أصنافه ؛ وإلى استخدام آنية خاصة ومدى وملاعق ... ، وإلى أن يشترك معه في المائدة أفراد أسرته أو أصدقاؤه ، وإلى الحديث معهم وقت الطعام ، وإلى التدخين أو شرب القهوة بعد الفراغ منه ... الخ ؛ وقد تتصل بحاجات أخرى أجنبية عن الغذاء والمائدة كسماع الموسيقى أو رؤية أزهار جميلة في أثناء الطعام وهلم جرا . فاذا لم تشبع كل هذه الحاجات شعر الشخص أن حاجته الاصابة الى الغذاء لم تسد ولم تنل حظها الكامل ، وإن كان قد تناول من الطعام والشراب نفس الكميات والاصناف التي اعتاد أن يتناولها . — وقس على ذلك كل حاجات الانسان سواء في ذلك الطبيعي منها والاجتماعي .



تذييل

في ثروة الأمة وأنواعها

لكل أمة من الأمم نصيب من الثروات العالمية ينسب إليها ويعتبر ملكاً لها دون غيرها . وتتكون ثروة كل أمة من جميع ما يحتوى عليه قطرها من الأشياء التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق والتي لا ينازعها فيها منازع من الأمم الأخرى . وتنقسم هذه الأشياء باعتبار ملاكها المباشرين إلى أربعة أقسام :

(١) ثروات الافراد : وثروة كل فرد هو مقدار ما يملكه من الأشياء النابتة أو المنقولة التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق . هذا ، وثروة الافراد جزء هام من ثروة الأمة التي ينتسبون إليها ؛ لأن الأشياء التي يملكونها يعود نفعها بشكل غير مباشر الى مجموع أمتهم وبشكل مباشر إلى أشخاصهم ومع جزء من الأمة .

(٢) ثروات الجماعات : وهي الثروات التي يملكها أشخاص معنويون كـالجماعات الخيرية والاحزاب السياسية والأكاديميات والغرف التجارية والكنائس فان هذا النوع من الثروات لا يملكه أفراد بعينهم ،

وإنما يملكه أشخاص معنويون ، Personnes morales

Personnes Juridiques - أى هيئات لها وجود شرعى وإن لم يكن لها وجود حسى . فثروة « الجمعية الخيرية الاسلامية » بمصر مثلا ليست ملكا لافراد معينين بل لذلك الشخص المعنوى الذى يطلق عليه هذا الاسم .

وواضح أن ثروات الجماعات جزء كبير من ثروة الأمة التى تنتسب إليها ، فإن تقع هذه الثروات عأمد ولا محالة إلى الأمة نفسها .

هذا ، وقد ذهب كثير من مؤرخى القوانين إلى أن الثروات الجمعية Propriétés Collectives سابقة فى تاريخ ظهورها للثروات الفردية ؛ فالمقار مثلا كان عند معظم الأمم فى العصور القديمة ملكا للعشائر أو للقبائل لا للافراد : فكان المالك الحقيقى للمقار هو ذلك الشخص المعنوى المسمى بالعشيرة أو القبيلة لا الافراد الذين تتألف منهم . ولذلك أباح القانون الرومانى القديم (شريعة الالواح الاثني عشر Loi des Douze Tables) للدأن أن يحجز على مدينه أى على جسمه ومايتصل به (Système des voies d' exécution sur la personne) ويسترقه أو يبيعه أو يقتله إذا لم يف بدينه ولم يبيع له الحجز على أمواله ؛ لأن العشائر وحدها هى التى كانت مالكة للأموال ، أما الافراد فلم يكونوا يملكون الاجسومهم ومايتصل بها اتصالا مباشرا (١) . - والثروة تنبثنا أن الاراضى التى احتلها العبريون بعد

(١) انظر مؤلفى Contribution à une Théorie sociologique

خروجهم من التيه قسمت بين قبائلهم لابين أفرادهم . (١)
 وذهب بعضهم إلى تقيض هذا الرأي ، فقرر أن الملكيات الفردية
 سابقة في ظهورها للملكيات الجمعية : مستدلا على ذلك بأن أول ملكية
 ظهرت في العالم الانساني هي ملكية الفرد للملابسه وأدوات زينته
 وحلية وأسلحته ... ثم ملكيته لزوجته وأرقائه وأولاده ؛ وبأن
 الملكيات الجمعية للعقار لا ينبت التاريخ بظهورها إلا في عصور لاحقة
 للعصور التي كان يملك فيها الافراد الاشياء السابق ذكرها .

والذي أميل اليه وتؤيده بحوث علم الاجتماع أنه لم يخل عصر
 من عصور الانسانية من هذين النوعين من الماسكية . وكل ما هنالك
 أن بعض الاشياء اقتصرت ملكيتها على الافراد وظلت كذلك الى
 يومنا هذا (ملابس الانسان مثلا) ؛ وبعضها اقتصرت ملكيتها على
 الجماعات وظلت كذلك الى عصرنا الحاضر ، فلم تكن يوما ما ملكا
 للافراد (الطرق العمومية مثلا) ؛ وقسم منها تناوبته الملكية الفردية
 والملكية الجمعية مع أسبقية الاولى للثانية (المساكن مثلا) ؛ وقسم
 آخر تناوبته مع أسبقية الثانية للأولى (الاراضى الزراعية مثلا) .

(٣) ثروات الحكومات ، وهي في الحقيقة نوع من أنواع ثروات
 الجماعات ، لأن الحكومة ليست إلا شخصا معنويا . وتشمل ثروة
 الحكومة كل ما تملكه باعتبارها حكومة للبلاد ، بغض النظر عن

(١) انظر مثلا « سفر العدد » آيات ١٣ - ١٦ من الجزء الرابع والثلاثين .

القائمين بشئونها ، من الأموال الثابتة أو المنقولة .

وأموالها هذه تنقسم من حيث قابليتها للمبادلة الى قسمين : -
أ - أموال قابلة للمبادلة ؛ وهي ما تملكه من الأراضى والمهاجر
والغابات والمصايد وما إليها ؛

ب - أموال غير قابلة للمبادلة وتعرف بأموال المنافع العامة
كالطرق العمومية والمتنزهات والفنارات والآثار القديمة وما الى ذلك .

(٤) ما تشتمل عليه الارض من يتابع الثروة الطبيعية غير المملوكة
لطائفة من الطوائف السابقة ، كالأنهار والبحيرات والاسماك فى البحار
والمعادن فى باطن الارض وما الى ذلك . - فلا ريب أن هذه الامور
وما إليها ، وإن لم تكن مملوكة قضائياً لطائفة من الطوائف الثلاثة
السابقة ، تمثل أهم جزء من ثروة الامة .



الفصل الثاني

مسائل الاقتصاد السياسى

الانتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك

تقدم لك أن الاقتصاد السياسى يدرس الثروة من حيث انتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها؛ فمسائله لا تعدو هذه الموضوعات الاربع: الانتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك .

وقد فرغنا فى الفصل السابق من شرح موضوع الاقتصاد السياسى وهو الثروة ، وزيد الآن أن نلقى نظرة مجملة على كل مسألة من مسائله الاربع هذه ليتبين لك أهم النقاط التى يعنى الاقتصاديون بدراستها وأظهر النواحي التى يتناولها بحتم فى دائرة موضوعهم الاصلى .

La production الإنتاج

من أهم ما يعني به الاقتصاديون في دراستهم للإنتاج الموضوعات التالية :-

١ - عوامل الإنتاج ؛

٢ - تنظيم الإنتاج .

١ - أما عوامل الإنتاج فترجع إلى ثلاثة أمور : الطبيعة والعمل ورأس المال .

والبحت في الطبيعة من حيث إنها عامل من عوامل إنتاج الثروة يستلزم البحث في أمور كثيرة أهمها : -

(أ) - مظاهر الطبيعة المتعددة التي تساعد على إنتاج الثروة (الجو ، طبيعة الأرض وما بها من تضاريس وجبال وأنهار وبحار وبحيرات ... ، الموقع الجغرافي ، سطح الأرض ، المواد الأولية حيوانية كانت أم نباتية أم معدنية ، القوى المحركة حيوانية كانت أم مائية أم هوائية أم بخارية أم كهربائية ... الخ ... الخ) .

(ب) - أثر كل مظهر من هذه المظاهر في الإنتاج .

(ج) - الأهمية النسبية للطبيعة بمظاهرها المختلفة في إنتاج الثروة ، أى أهميتها في ذلك بالنسبة للعاملين الآخرين وهما العمل ورأس المال ، وآراء العلماء في ذلك .

(٤) - القوانين الخاصة لها الأرض في الإنتاج وعلاقة زيادة هذا الإنتاج بزيادة الاتفاق عليها (قانون التحديد الكلى ، وقانون تحديد الغلة في مدة معينة ، قانون تناقض الغلة وتزايدها) .

ودراسة العامل الثانى من عوامل الإنتاج وهو العمل تتطلب كذلك البحث في أمور كثيرة أهمها :

(أ) - أنواع العمل الانسانى : العمل الجسمى ، العمل العقلى ، والعمل الادارى .

(ب) - أترك كل نوع من هذه الأنواع في إنتاج الثروة وآراء العلماء في ذلك وتطور الأفكار فيما يتعلق بأهمية كل نوع منها .

(ج) - الأهمية النسبية للعمل الانسانى بمختلف مظاهره في إنتاج الثروة ، أى أهميته بالنسبة للعاملين الآخرين وهما الطبيعة ورأس المال . ويتفرع عن ذلك شرح ما يقوم به العمل الانسانى في سبيل الإنتاج من تغيير في أمكنة الأشياء وفي عناصرها بشكل يجعلها نافعة ، ومن خلق ثروات لم تكن موجودة من قبل .

(٤) - القوانين الخاصة لها العمل الانسانى في إنتاج الثروة ، وعلاقة هذا الإنتاج من حيث زيادته وتقصه بعنصرى العمل وهما التعب والزمن .

ودراسة العامل الثالث من عوامل الإنتاج وهو رأس المال تتطلب كذلك البحث في عدة مسائل أهمها :-

(أ) - تعريف رأس المال ، والتمييز بين الثروات التى تعتبر رأس مال

(و) هي الثروات التي تنتج دخلاً أو تساعد على إنتاج دخل أياً كانت قيمتها، فتشمل إبرة الخياط ومحراث الدلاح... كما تشمل الآلات الضخمة: تصاع النسيج «وملايين» ملك من ملوك البترول... والثروات التي لا تعتبر رأس مال (وهي التي لا يتوافر فيها النمط السابق).
(ب) تاريخ رأس المال، وكيف تكون لدى بني الإنسان، وكيف يتكون الآن لدى الأفراد والجماعات.

(ح) أنواع رأس المال: «رأس المال الثابت» وهو الذي يستخدم أكثر من مرة في الإنتاج كالسفن والسكك الحديدية وآلات المصانع... و«رأس المال المتداول» وهو الذي لا يستخدم إلا مرة واحدة في الإنتاج كالقطن والفحم والبذرة وما إلى ذلك.

(د) أهمية كل نوع من هذين النوعين في إنتاج الثروة.
(هـ) الأهمية النسبية لرأس المال بنوعيه في الإنتاج، أي أهميته بالنسبة للعاملين الآخرين وهما الطبيعة والعمل.

(و) القوانين الخاضع لها رأس المال في إنتاج الثروة... ويتفرع عن ذلك شرح الصلة بين رأس المال والعمل الإنساني، ويبان أن وجود أولهما وإنتاجه متوقفان على ثانيهما، وأن مقدار ما ينتجه رأس مال ما محدود بمقدار ما يتصل به وما يجري عليه من الأعمال الإنسانية.

(ز) وأما البحث في تنظيم الإنتاج فيتضمن دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل حفظ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والتي تسير بالإنتاج في الطريق الجادة المحققة لأقصى

ما يمكن تحقيقه من أغراض كل من المنتج والمستهلك . وأهم ما يتناوله الاقتصاديون في بحثهم هذا الأمور الآتية :-

(أ) « المشروعات » Les Entreprises التي تُجمَع فيها عوامل الإنتاج الثلاثة تحت سلطة مركزية واحدة ، ونشأة هذه المشروعات ، وتطورها ، ونظمها ، وآثارها في تنظيم الإنتاج .

(ب) تجمع عدد كبير من هذه « المشروعات » تحت سلطة مركزية واحدة بحيث ينجم عن ذلك ما يسمى بالكلوتل Cartel أو بالترست Truste ، ونشأة هذا التجمع وأسبابه ، وآثاره في الحياة الاقتصادية وفي القضاء على المنافسة ، ومزاياه في تنظيم الإنتاج .

(ج) « الشركات المساهمة » أو « الشركات المحدودة (للمتد) » ،

Sociétés anonymes, Sociétés par action ; Joint stock company limited .

(وهي الشركات الإنتاجية التي يؤلفها طائفة من أصحاب رؤوس الأموال ويملك كل منهم أسهما فيها) ، ونشأتها ، وتاريخها ، ونظمها ، وآثارها في الإنتاج وفي تنظيمه .

(د) شركات العمال الإنتاجية Associations ouvrières de production

(وهي الشركات التي يؤلفها طائفة من العمال للاستقلال بأنفسهم في الإنتاج وللتخلص من رتبة أصحاب رؤوس الأموال) ، ونشأتها ، وتاريخها ، ونظمها ، وآثارها في الإنتاج وتنظيمه ، والأسباب التي يرجع إليها إخفاقها ، والأشكال الباقية منها إلى عصرنا هذا .

(هـ) المشروعات الإنتاجية التي تنشئها وتشرف عليها الحكومات

أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية « كالسكك الحديدية بمصر مثلاً » :
ونشأتها ، وتاريخها ، ونظمها ، والأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي
تحمل هذه الهيئات على إنشائها ، ومزاياها ومثالبها من الناحية الاقتصادية
وأثرها في القضاء على المنافسة وفي تنظيم الانتاج .

(و) - الصناعة ، وتطورها ، وصفاتها في كل دور من أدوارها ،
وميزاتها في العصور الحديثة ، وآثار استخدام الآلات فيها من
الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، وما نجم عنها فيما يتعلق بكمية
المنتجات وتنظيم الانتاج .

(ز) - توزيع العمل ، وماهيته ، ونشأته ، وتاريخه ، وأنواعه ،
والظروف الملائمة له ، ومحاسنه ومثالبه من الوجهتين الاقتصادية
والاجتماعية ، وأثره في تنظيم الانتاج .

(ح) - انخفاض الأثمان لزيادة العروض عن المطلوب وارتفاعها
لزيادة المطلوب عن العروض « قانون العرض والطلب » وأثر ذلك في
تنظيم الانتاج وفي حفظ التوازن بينه وبين الاستهلاك بشكل آلي .

(ط) - المنافسة بين المنتجين وأثرها في تنظيم الانتاج .

(ي) - تضخم الانتاج في فرع من الفروع وآثاره في حالة ما إذا ظل
الانتاج في بقية الفروع معتدلاً وفي حالة ما إذا تضخم الانتاج كذلك
في الفروع الأخرى ، وما قيل في ذلك من آراء وما استنبط
من قوانين .

(ك) - الأزمات (وهي الحالات الاقتصادية الشاذة التي تنجم عن
اختلال في سير الأمور المنظمة للانتاج) ، وماهيته ، وأنواعها ،

وأسبابها ومدة بقائها، والعوامل التي تجعلها دورية، والقوانين الخاضعة لها والمحددة لكل دورة من دوراتها، وآثارها في الحياة الاقتصادية... الخ.

- ٢ -

La Circulation الاستبدال

وهو أهم مسائل الاقتصاد السياسى، لأن الاستبدال قد أصبح بمثابة المحور الذى تدور حوله كل الحياة الاقتصادية فى الأمم الحديثة؛ فقد انخفضت العصور التى كان الفرد فيها يستهلك مباشرة كل ما ينتجه، وأصبحنا فى عصر من أهم مميزات الحياة الاقتصادية أن معظم ما ينتجه المنتجون من الثروات يستبدلونه بثروات أخرى.

هذا، وأهم ما يعنى الاقتصاديون بدراسته فى موضوع الاستبدال لا يكاد يتجاوز المسائل الآتية :-

(أ) - المبادلة: ماهيتها، ومزاياها الاقتصادية؛ وآثارها فى إحداث الثروة وفى جعل الأشياء غير النافعة نافعة. - نشأتها وتاريخها وتطورها من مبادلة السلعة بالسلعة Regime du Troc الى مبادلة السلعة بالنقد والحلقات التى تخللت هذين النظامين. - الثمن (وهو قيمة الشيء مقدرة بالنقد)، والعوامل التى تؤثر فى ارتفاعه وانخفاضه، وعلاقته بالعرض والطلب وبارتفاع قيمة النقود نفسها وانخفاضها لأسباب ذاتية (القانون الكمى^(١) Loi Quantitative).

(ب) - النقود المعدنية: نشأتها، وتاريخها، والأسباب التى دعت

(١) انظر ملخص هذا القانون بصفحة ١٤ (السطر الثالث والسطران التاليان).

الى اختيار الذهب والفضة وحدتين للمبادلة . - الوظائف الاقتصادية للنقود . - الذهب والفضة واستخراجهما ووفرتهما أو ندرتهما وماينجم عن ذلك من النتائج الاقتصادية في الاستبدال . - الشروط التي يجب توافرها في النقد الجيد والفرق بينه وبين النقد الرديء - ماينجم عن اجتماع قدين في سوق واحد أحدهما جيد والاخر رديء من الطواهر الاقتصادية المتعلقة بالاستبدال (تغلب النقد الرديء على النقد الجيد وطرده من السوق : قانون جريشام) .

(ح) « نظام المعدن الواحد » (وهو النظام الذي بمقتضاه تصبح النقود الذهبية وحدها أو النقود الفضية وحدها عملة قانونية في الاستبدال) و « نظام المعدنين » (وهو النظام الذي يجعل كلا من النقود الذهبية والفضية عملة قانونية للاستبدال) ، والأسباب التي حلت بعض الدول على اتباع النظام الاول وبعضها على اتباع النظام الثاني ، وعامس كل ومثاليه ، وأثار كل منهما في الاستبدال ، والأسباب التي من أجلها تصبح الدول ذات المعدنين تتعامل في الواقع بمعدن واحد هو أردوهما ... الخ .

(د) النقود الورقية : نشأتها ، تاريخها ، أنواعها ، والفرق بين أوراق الضرورة (وهي التي تصدرها الحكومات نفسها عندقولة النقود المعدنية لتقوم مقامها بدون أن يكون لها رصيد ذهبي ضمنها) وأوراق البنوك (وهي التي يصدرها مصرف من المصارف بشروط خاصة ، ويضمن قيمتها رصيد معين) . أثر النقود الورقية بمختلف أنواعها في الحياة الاقتصادية الحاضرة على العموم وفي الاستبدال على الخصوص .

تضخم النقود الورقية وعلاماته وماله من الآثار السيئة في حياة الدولة الاقتصادية وفي علاقاتها المالية بغيرها من الدول ... الخ .

(هـ) المبادلة الدولية (أو التجارة الخارجية ، وهى تبادل السلع المختلفة من الامم المتباينة) : نشأتها وتاريخها . - ما يمتاز به التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ، اتجاه التجارة الخارجية نحو النظام التبادلى القديم وهو مبادلة السلعة بالسلعة (Le Troc) . الموازنة بين صادرات الدولة ووارداتها (الميزان التجارى) وما تدل عليه هذه الموازنة فيما يتعلق بمركز الدولة الاقتصادى . - سياسة حماية الصناعة الوطنية (Protectionnisme) برفع الرسوم الجركية على الواردات الاجنبية ، وسياسة حرية التجارة (libre échange) أو سياسة « الباب المفتوح » ، والفرق بين النظامين ، وعامس كل منهما ومتالبه ، وآثاره في الحياة الاقتصادية ، والدول التى سارت على كل منهما والاسباب التى دعتها إلى ذلك . نظام « المعاهدات التجارية » كنظام وسط بين النظامين السابقين . - القوانين الحاضنة لها التجارة الخارجية على العموم .

(و) الائتمان (وهو مبادلة ثروة حاضرة بأخرى آجلة) : نشأته وتاريخه . أنواعه ومظاهره . آثاره في الحياة الاقتصادية . - البورصات (أو الاسواق ذات الأجل) ، ونظامها : وقوانينها ، وآثارها في النشاط التجارى . - « العقود ذات الأجل Titres de crédit » وآثارها في تسهيل العمليات التجارية وفي الاستغناء عن النقود ... الخ ... الخ .

(ز) المصارف (البنوك) : نشأتها وتاريخها وأنواعها ووظائفها (الحسابات الجارية ، الودائع لأجل ، الخصم ، المقاصة ، التسليف)

الزراعى ، التسايف الصناعى ، اصدار الاوراق المالية ... الخ) ، والنظم
الخاضعة لها والقيود المقيدة بها فى أداء كل وظيفة من هذه الوظائف .
الطرق التى تسير عليها المصارف فى معاملاتها بعضها مع بعض . . آثار
المصارف فى الحياة الاقتصادية على العموم . وفى الاستبدال على الخصوص .

- ٣ -

La Répartition التوزيع

يقصد بالتوزيع تقسيم الثروات بينا لامم وبين الافراد . وذلك
أن لكل أمة من الأمم نصيبا من الثروات العالمية ينسب لها ويعتبر
ملكاً لها دون غيرها ، ولكل فرد من أفراد الأمة قسماً من ثروتها
خاصاً به لا يتنازع فيه منازع .

ولارب أن التوزيع بهذا المعنى ظاهرة اقتصادية ذات بال ،
ولذلك اعتبرها الاقتصاديون موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم ،
ووقفوا على دراسته قسطاً كبيراً من جهودهم ومباحثهم .

غير أن علماء الاقتصاد السياسى لا يدرسونه كما يدرسه الاشتراكيون
من ناحيته الخلقية ؛ فلا يعنون ببيان ما عليه النظام التوزيعى الحاضر
من ظلم وإجحاف ولا بالارشاد إلى الوسائل التى يستعان بها على تقويضه
ولا بالتفكير فى النظم التى ينبغى إحلالها محله ... ؛ وإنما يدرسونه
دراسة وصفية تحليلية يكشفون على منوئها الأسس القائم عليها
والعلاقات التى تربط مظاهره بعضها ببعض والقوانين الخاضع لها فى

سيره...؛ وبالجملة يسلكون فيه مسلكهم في الائتاج والاستبدال ؛
 فيعنون في مسأله بشرح ماهو كائن لابلارشاد إلى ماينبغى أن يكون .
 واليك أم الموضوعات التي يتناولها بحثهم هذا :-
 (أ) الأسس التي قام عليها توزيع الثروة الحاضر بين الامم وبين
 أفراد الامة الواحدة .

(ب) الملك ومعناه وخواصه وما يتفرع عنه من الحقوق .
 (ج) الوسائط التي بها تمتلك الامة والوسائط التي بها يمتلك الفرد
 ثروة من الثروات .

(د) الثروات التي يمكن تملكها والثروات التي لا يمكن تملكها .
 (هـ) الاشخاص والهيئات التي يجوز لها أن تملك والاشخاص
 والهيئات التي لايسوغ لها ذلك ؛ وتطور الشرائع بصدد هذا الموضوع . (١)
 (و) الوراثة وأنواعها وأثرها في انتقال الملك وفي تنظيم التوزيع .
 (ز) الطوائف الموزعة عليها الثروات وهي :

(أولا) مالكو العقار : نشأتهم وتاريخهم ؛ أصول ملكيتهم ؛
 تطور الملكية العقارية ؛ دخل الملاك العقاريين والقوانين الخاضع لها هذا
 الدخل والتي تحدد مقداره وتبين أسباب ارتفاعه وانخفاضه ؛

(ثانيا) أصحاب رؤوس الاموال (من يملكون نقودا أو آلات) :
 نشأتهم وتاريخهم ؛ أصول ملكيتهم ؛ دخلهم ؛ القرض بفائدة وتاريخه وأنواعه
 (قرض يستهلكه المقرض وقرض ينتفع به في الائتاج) ؛ المنافع الاقتصادية
 التي يحصل عليها المقرض نظير الفائدة التي يدفعها للمقرض والتي تبرز

هذه الفائدة من الناحية الاقتصادية ؛ القوانين الاقتصادية الخاضعة لها الفائدة والتي تحدد مقدارها وتبين أسباب ارتفاعها وانخفاضها ؛ الأسباب التي من أجلها نرى أن الفائدة آخذة بالطراد في التناقص ؛

(ثالثا) العمال : نشأتهم وتاريخهم ؛ أجورهم والعوامل الاقتصادية التي تحددتها والقوانين الخاضعة لها في ارتفاعها وانخفاضها ؛ أنواع الأجور ؛ نظام اشتراك المال مع أصحاب رءوس الأموال في الأرباح ؛ تقابلات العمال ونشأتها وتاريخها ونظمها ووظائفها وحدود عملها وآثارها في حياة المال الاقتصادية وفي أجورهم ؛ العطله وأسبابها وأنواعها وآثارها في حياة العمال وفي حياة الأمة الاقتصادية على العموم وما تقوم به الحكومات ويقوم به أصحاب المصانع حيال العمال العاطلين ؛ حماية العمال بوساطة الحكومة أو بوساطة نقاباتهم أو بوساطة شركات التأمين أو بوساطة المؤتمرات الدولية ؛ ويتفرع عن ذلك دراسة التشريعات الخاصة بتحديد ساعات العمل وتعيين حد أدنى لسن العامل وأجره وتأمينه ضد الموت والمرض والحوادث الفجائية والهرم والعطلة ، ودراسة النظم المتعلقة بعمل النساء والأطفال ، ودراسة للمؤتمرات الدولية التي تعقد لبحث شئون العمال ومكاتب العمل الدائمة (كمكتب العمل للمحقق بجامعة الأمم) وما تصنعه هذه المؤتمرات وهذه المكاتب من التشريعات ؛ وأثر كل هذه النظم في الحياة الاقتصادية على العموم وفي حياة العامل على الخصوص ... وهلم جرا .

(رابعا) طائفة الوسطاء (وتشمل التجار والسماسرة والمقاولين موزني اليهم ممن يقومون بتسهيل المبادلة أو بنقل السلع من مكان إلى

آخر أو الاشراف على الانتاج وتنظيمه ... /: نشأتهم وتاريخهم ؛
 دخلهم والوازنة بينه وبين ما يؤديه من الخدمات ؛ العوامل التي
 تؤثر في دخلهم والقوانين الاقتصادية التي تحدد مقداره وتبين أسباب
 ارتفاعه وانخفاضه ...

-٤-

La Consommation الاستهلاك

وهو الغرض الأخير الذي ينتهي إليه كل من الانتاج والاستبدال
 والتوزيع . - ولذلك رأى المحدثون من علماء الاقتصاد السياسي وجوب
 دراسته وعلوه موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .
 هذا ، وأهم ما يتصدى له الاقتصاديون في هذا الموضوع المسائل
 الآتية :-

- (أ) تحديد معنى الاستهلاك اقتصادياً (وهو الانتفاع بالثروة
 بشكل مباشر في سد حاجة من حاجات الانسان . سواء أقيمت الثروة
 بهذا الانتفاع كما في استهلاك الخبز بأكله والفحم بإحراقه للتدفئة ، أم
 ظلت قائمة بعده كما في استهلاك المنزل بسكناه والحلة بلبسها والداية
 بركوبها والكرسي بالجلوس عليه والحديقة بالترفيه فيها والصور الجميلة
 بالنظر إليها وهلم جرا) . - أنواع الاستهلاك ومظاهر كل نوع .
- (ب) حقوق المستهلكين وواجباتهم : منشأ هذه الحقوق وهذه
 الواجبات . - حماية حقوق المستهلكين بواسطة «الشركات التعاونية» ،

منشأ هذه الشركات ، تاريخها ، نظمها ، آثارها الاقتصادية . إشراف الحكومات على الاستهلاك وتنظيمها لطرقه وحمايتها للمستهلكين وإنشاؤها لجانا لمكافحة الغلاء ومانسنة من القوانين لهذا الغرض وأثر ذلك في الحياة الاقتصادية .

(٢) التوفير (ويراد به أحد أمرين : أولهما العمل على سد أقصى ما يمكن من الحاجات باستهلاك أقل ما يمكن من الثروات ، وهذا مانسميه «بالاقتصاد» في الاستعمال المألوف ، وثانيهما ادخار كمية من الثروة لاستهلاكها في المستقبل ، وهذا مانسميه «بالادخار» . - وهو يعطيه السابقين كما ترى متصل اتصالا وثيقا بالاستهلاك ؛ ولذلك اعتبره الاقتصاديون من مسائل الاستهلاك) : أنواعه ؛ الظروف الملائمة لكل نوع من أنواعه . - الصفات النفسية والحالات الاقتصادية التي من شأنها أن تحفز الفرد على التوفير . - الشروط التي يجب توافرها في الشيء الذي يراد توفيره حتى يؤدي التوفير الغرض المقصود منه . - تسهيل عمليات التوفير بواسطة المصارف ومصالح البريد وما يتعلق بذلك من النظم والقوانين . - آثار التوفير على العموم في الحياة الاقتصادية .

(٣) نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة والبحث في نظرية ملثس Malthus الشهيرة التي تقرر أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (١٦٤٤ ، ٢٤١) ... إذا لم يعق ترايهم أى عائق خارجي ، في حين أن مواد المعيشة لا تمكن زيادتها في المدة نفسها إلا بنسبة متوالية حسابية (١٦٤٤ ، ٢٤١) ، بشرط أن تتوافر أحسن الظروف وأكثرها ملائمة للزراعة . (١٦٤٤ ، ٢٤١)

هذا، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين موضوع السكن من موضوعات
الانتاج وتصدى له فى أثناء دراسته له . وكلتا الوجهتين صحيحة ،
فإن علاقته هذا الموضوع بالانتاج لا تقل عن علاقته بالاستهلاك .

هذا، وقبل أن ندع هذا الفصل يجدر بنا أن نلفت النظر إلى أن تقسيم
الظواهر الاقتصادية إلى الانتاج والتداول وتوزيع والاستهلاك تقسيم
اصطلاحي أكثر منه حقيقى ، ولم يلجأ إليه علماء الاقتصاد السياسى
إلا لتسهيل الدراسة ورجع الظواهر إلى أصول عامة . وفى الحق ، أن
هذه الامور الأربعة غير متصلة بعضها عن بعض الانفصال الذى
يوهم هذا التقسيم ، بل متداخل بعضها فى بعض ومكمل بعضها البعض
ومتوقف كل منها على ما عداه .

فالتداول أو الاستبدال متلا يمكن اعتباره انتاجا . لأن أثر الانتاج
يظهر فى أن تضاف إلى الاشياء منافع لم تكن فيها من قبل . ولا شك
أن التداول يقوم بهذه الوظيفة نفسها ، فهو عبارة عن تغيير فى مكان
الشيء أو فى ملكيته بشكل يضيف إليه منفعة جديدة ويجعله صالحا
لأن يسد حاجة من الحاجات .

هذا إلى أن عملية الانتاج لا تكمل ولا يكون لها فى الغالب أى ثمرة .
بدون عملية الاستبدال . فالتاس اليوم لا ينتجون ما يستهلكون كما أنهم
يستهلكون ما لا ينتجون ، فهم يبيعون ما أنتجوا ليحصلوا من نتاج
غيرهم على ما يحتاجون اليه .

وقس على ذلك ما بين بقية الفروع الأربعة من التداول والارتباط .

الفصل الثالث

أغراض الاقتصاد السياسى

مما تقدم فى الفصلين السابقين يتبين لك إن^١ الاقتصاد السياسى
يرمى من وراء دراسته للظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة
واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها إلى أغراض وصفية تحليلية يرجع
أهمها إلى الأمور الآتية—

(١) الوقوف على حقيقة الظواهر الاقتصادية وعلى العناصر التى
تتألف منها.

(٢) الوقوف على نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف المصور والام.

(٣) الوقوف على الوظائف التى تؤديها مختلف المجتمعات الانسانية.

(٤) الوقوف على العلاقات التى تربطها بعضها ببعض، وعلى العلاقات

التي تربطها بالذواهر النفسية (السيكولوجية) والنظم الاجتماعية،
وعلى ما بينها وبين الظواهر الطبيعية من صلات.

(٥) الكشف عن القوانين الخاضعة لها فى كل ناحية من نواحيها.

وهذا هو الغرض الاساسى لبحوث الاقتصاد السياسى؛ بل واستطاعتنا دون مبالغة فى القول أن تقرر أنه غرضها الوحيد؛ لان الاغراض السابقة ليست فى الواقع إلا وسائل للوصول اليه؛ فعالم الاقتصاد السياسى لا يتعرض لحقيقة الظواهر الاقتصادية ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والعلاقات التى تربطها بغيرها... لا يتعرض لهذا كله إلا ليعمل على ضوئه إلى كشف القوانين الخاصة لها.



الفصل الرابع

قوانين الاقتصاد السياسى

والموازنة بينها وبين قوانين العلوم الطبيعية

وعماسية ماجاء بالفصل السابق لانى مندوحة عن ذكر كلمة
عن قوانين الاقتصاد السياسى التى قررنا أنها الغرض الأساسى من
دراساته فنقول : -

- ١ -

معنى « القوانين » علميا وأمثلتها وطرق استنباطها

نطلق كلمة « القوانين » فى العرف العلمى على الأصول العامة التى
تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ؛ أو بعبارة
أخرى ، التى تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة

وترجع النتائج الحادثة الى أسبابها . - فما يقرره علماء الحساب والهندسة والطبيعة والجغرافيا ... ومن اليهم من القواعد التي تبين علاقة السببية بين أمرين أو أكثر ، مثل « إذا ضربت أربع وحدات في خمس وحدات كان الحاصل عشرين وحدة » ، و « ربح مبلغ ما يساوى حاصل ضرب رأس المال في الزمن في السعر السنوى مقسوما على مائة » ، و ينطبق المثلثان كل على الآخر تمام الانطباق اذا ساوى في كل ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرهما في الآخر ، و « إذا تساوى في المثلث زاويتان فإن الضلعين المقابلين لهما يكونان متساويين » ، و « كل جسم مغمور في سائل يكون مدفوعا من أسفل إلى أعلى بقوة تساوى وزن السائل الذى يحل محله » (قانون أرشميدس) ، و « في درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقدار معين من غاز مناسبة للضغط الواقعة عليه تناسبا عكسيا » (قانون بويل) ، و « عند ما تكون الشمس عمودية على مدار السرطان تزداد درجة الحرارة ازديادا عظيما في القارات الشمالية » ، و « تنخفض درجة الحرارة كلما بعد الاقليم عن خط الاستواء أو ارتفع مستواه عن سطح البحر » كل هذه القواعد وما إليها يطلق عليها اسم « قوانين » لانطباق التعريف السابق عليها .

ويتوصل العلماء الى كشف القوانين من طريق الملاحظة والتجربة . فاذا بدا اتصال مستمر بين ظاهرتين أو أكثر قام في الذهن أن بينهما علاقة سبب بسبب ؛ فاذا جاءت ملاحظات جديدة مؤيدة لهذا الرأى وأجريت تجارب لم تثبت منها ما ينقضه خرج من حيز القروض والآراء الى دائرة القواعد الثابتة والقوانين العامة . فن ملاحظة أن

كل الاجسام تهبط الى الارض ومن اجراء تجارب مؤيدة لهذه الملاحظة ودالة على عموميتها اهتمدى نيوتن الى كشف قانون الجذب العام .

- ٢ -

تطور الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين

هذا ، وقد فطن الانسان من منذ عصور سحيقة في القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم في سيرها وبزوها وأقوالها لقوانين ثابتة مطردة ، هدته الى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظته لاطراد النوااميس التي تحكم هذه الاجرام ولدقة النظام السائرة عليه . وعلى هذه المشاهدات والملاحظات أسس أول علم عرفه بنو الانسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الانساني ، أخذ الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين ثابتة يتسع نطاقه قليلا قليلا حتى شمل كل نواحي الطبيعة وسرى إلى عالم الاجسام الحية وحفز المفكرين على انشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا والبيولوجيا والفيزيولوجيا والتاريخ الطبيعي ... وما إلى ذلك من البحوث التي لم تدع ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولا ناحية من نواحي النمو حتى كشفت عما يسيطر عليها من قوانين .

ولم يمتص على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين الطبيعية الخاضعة لها الرياح والعواصف والأمواج ... وما إلى ذلك من الظواهر التي هي مضرب الأمثال في الثقل وعلم الاستقرار والتي كان يجعلها الشعراء رمزاً للتخلص من ربة القواعد

والتقوانين؛ فأنشئ «التورولوجيا» (علم الأحوال الجوية) و
«الاسميونوجرافيا» (علم أحوال المحيطات) وأضيفت إلى بحوث
الجغرافيا وغير هاتئذ كبرى من القواعد الخاضعة لها التيارات البحرية
والزلازل والبراكين.

وقد كان لزاما بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر الانسان
والمجتمع الانساني وأن يتساءل الباحثون عما اذا كانت الأعمال الانسانية
والاجتماعية نفسها غير خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاضعة لها
ظواهر الطبيعة. غير أنهم لم يترددوا في حكم ترددكم في هذا الحكم،
ولم يطل تساؤلهم في موضوع طوله في هذا الموضوع. وقد كن طبيعيا
أن يترددوا وأن يطول تساؤلهم؛ لأن كلاً من الظواهر الانسانية
الفردية والظواهر الانسانية الاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة
لما نسميه بالقوانين. أليست الأولى من صنع الفرد يسيطر عليها
بإدارته ويسيرها وفق ما يراه؛ وأليست الأخرى من صنع المجتمعات
تخلقها خلقا وتغير فيها حسب ما نشاء ونشاء لها أهواؤها؛ أليس
من الصعب الحكم على ارتفاع الثمن وانخفاضه مثلا (الذين يظاهران
بداءة ذي بدء أنهما تابعان لارادة كل من البائع والمشتري) بأنهما
خاضعات لقوانين شبيهة في ثباتها وأطرادها بالقوانين الخاضعة لها
تناقص القمر وتزايد أو طول النهار في فصول وقصره في فصول
أخرى؟ - لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون في هذا
الميدان رجلا ويؤخرون أخرى حتى ظهر في أواخر القرون الوسطى
العلامة ابن خلدون وألف «مقدمته» الشهيرة التي أثبت فيها بالأدلة

القاطعة أن أعمال المجتمع وظواهر العمران خاضعة في مختلف نواحيها لقوانين خاصة لا تقل في صرامتها واطرادها عن القوانين الخاضعة لها الظواهر الطبيعية . . . غير أن آراءه وبحوثه في هذه الناحية لم يتح لها ما كانت تستحقه من الذبوع والانتشار وما كان يعوزها من التنقيح والتهذيب إلا في القرن الثامن عشر الميلادي . فقد ظهر بفرنسا في هذا القرن طائفة من قادة الفكر لم تدع مؤلفاتهم أي مجال للربب في خضوع الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها لقوانين يمكن استنباطها من ملاحظة هذه الظواهر في مختلف الأمم وفي مختلف العصور ؛ وقد كان على رأس هذه الطائفة العلامة « مونتسكيو » صاحب المؤلف الشهير : « روح القوانين » وجماعة « الفيزيوقراتيين » الذين منتمرض فيما يلي لكثير من آرائهم وبحوثهم . ومن ذلك الحين انحصر هم المشتغلين بدراسة المجتمع الانساني في استقرار الظواهر الاجتماعية وملاحظتها لكشف القوانين الخاضعة لها ، وأخذت العلوم الاجتماعية تظهر شيئا فشيئا وينمو عددها قليلا قليلا ويتكون من فروعها مجموعة ثالثة من العلوم بجانب المجموعتين الأولى ولين وأعنى بهما العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية ، ولم يتصف القرن التاسع عشر حتى تم تكوين هذه المجموعة أو كاد على يد العلامة الفرنسي « أوجيست كونت » الذي ضم شتاتها ونظامها وحاول أن يدخل جميع فروعها تحت لواء علم واحد سماه « السوسيولوجيا » La Sociologie (أو علم الاجتماع) .

قوانين الاقتصاد السياسى وأمثلتها

على هذا الاساس تكون « الاقتصاد السياسى » كما تكون غيره من العلوم الاجتماعية ، وأنحصر هم علمائه فى الكشف عن القوانين الخاصة لها الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . - وقد اهتموا الى طاقة كبيرة من هذه القوانين نذكر لك من أمثلتها : قانون العرض والطلب (إذا زاد المعروض من سلعة على المطلوب منها انخفض ثمنها ، وإذا زاد المطلوب منها على المعروض ارتفع ثمنها) ؛ قانون الثمن (إذا انخفض ثمن سلعة لسبب ما زاد طلبها وإذا ارتفع ثمن سلعة لسبب ما قل طلبها) ؛ قانون التقود المعدنية أو ائقانون الكى (الذى تكلمنا عنه بصفحة ١٣ ، ١٤) ؛ قوانين حاجات الانسان (وهى القوانين المبينة لخواص هذه الحاجات وعلاقة هذه الخواص بالحياة الاقتصادية ، وقد تكلمنا عنها بصفحات ١٧ - ٢٨) ؛ قانون التحديد الكلى ؛ قانون تحديد الغلة فى مدة معينة ؛ قانون تناقص الغلة ؛ قانون تزايد الغلة (التى سيأتى شرحها بالفصل التاسع) ؛ قانون جريشام (إذا اجتمع فى السوق فقدان أحدهما جيد والآخر ردىء تغلب الردىء على الجيد وطرده من السوق) ؛ قانون ريكاردو أو قانون الايراد العقارى (فى كل سوق تتعادل فيها كمية المعروض من غلات زراعية ما مع كمية المطلوب منها يكون ثمن الوحدة من هذه الغلات مساوياً لما أتق على

انتاجها في أكثر الاراضي تكليف ، وبذلك يكون ربح كل زارع من هذه الغلات مساويا للفرق بين ما أنفقه هو على انتاجها وبين ما أنفقه أكثر زملائه تكليف على انتاج مثلها) ؛ قانون ملتوس في نحو عدد السكّن والموازنة ينسب وبين زيادة مواد المعيشة (وقد أشرنا اليه بصفحة ٤٥) وغير ذلك من مئات القوانين التي فاضت بهامؤلفات الاقتصاد السيلسي .



طائفة من آراء العلماء في قيمة هذه القوانين وصدقها

وتقد هذه الآراء

هذا ، وقد اتقسم العلماء في الحكم على هذه القوانين وفي تقدير قيمتها ومدى صدقها الى فريقين : فريق ينظر اليها نظرة تقديس ويرفعها الى مدار الافلاك ، وفريق ينقض من شأنها ويهوى بها الى الحضيض .

(١) فالفريق الاول ، وعلى رأسه جماعة « الفيزيوكرايين Les Physiocrates » أي (الطبيعيين) ، لم يكتف بالحكم على قوانين الاقتصاد السياسي بأنها لا تقل عن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية في صرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف ، بل تجاوز ذلك فقرر أنها حسنة ومحقة لرغبات بني الانسان ، وأنها من تلك النعم التي أوجدها البارئ جل وعز (Lois Providentielles) لسعادة النوع البشري ، وأن الواجب على الافراد والحكومات ان تقف أمامها

مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه (Laisser faire) فليس في الامكن الاتيان بأحسن مما يتم على يديها ، على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتعديله سبيلا . واليك مثالا قانون العرض والطلب وقانون الثمن ، فانهما يتضامنان في العمل تضامنا يجعل الاتساج في مستوى الاستهلاك ويدراً عن العالم أخطار الازمات الاقتصادية : فاذا ما زاد العرض عن الطلب في فرع ما من فروع الاتاج أصبح هذا الفرع عرضة لأزمة اقتصادية إذ ينخفض ثمن منتجاته عن ذي قبل خضوعا للقانون الاول ، غير أن انخفاض الثمن يغري المستهلكين - حسب القانون الثاني - بزيادة استهلاكهم من هذا الفرع ، فيزداد طلبه شيئاً فشيئاً حتى يتعادل مع المعروض منه ، وبذلك تعود المياه إلى مجاريها وتنقش سحب الأزمة التي كانت من السوق قاب قوسين . فهل في استطاعة مخلوق أن يأتي بأحسن من هذا النظام البديع الذي يصلح ما تقسده الاطباع الانسانية ، ويرجع الحياة الاقتصادية سيرتها الأولى كلما حاول سلوكنا الخاطئ ، أن يجيد بها عن الطريق الجادة ، ويحقق بشكل آلي ما نناشده من توازن وسعادة في حياتنا المادية ؟

هذا ما تقرره جماعة الفيزيوكرايين ومن نحائهم . - ويظهر أنهم قد ركبوا متن الشطط في آرائهم فغالوا في تقديمهم لهذه القوانين ولم يكونوا موفقين إذ وصفوها جميعها بالحسن وبأنها محققة لرغبات بني الانسان . وفي الحق ، ان قوانين الاقتصاد السيلسي ليست إلا

قواعد عامة تبين ارتباط الاسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة، أو بعبارة أخرى تنبئ بمحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب معينة، شأنها في ذلك شأن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية. وقواعد هذا شأنها لا يمكن وصفها من حيث ذاتها بالحسن ولا بالقبح: فكما انه لا يصح أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انطباق المثلثين كل على الآخر تمام الانطباق عند ما يساوى في كل منهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرها في الآخر »، كذلك لا يصح لغة ولا عرفاً أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انخفاض ثمن السلعة عند ما يزيد العروض منها عن المطلوب وارتفاعه عند ما يزيد المطلوب منها عن العروض ». — وان أردنا الحكم على هذه القوازين باعتبار ما ينجم عن عملها من النتائج في الحياة الاقتصادية للأمم والافراد، وجدنا كذلك أنها لا تعجز بشيء من هذه الناحية عن قوانين العلوم الرياضية والطبيعية. فكما أن قوانين هاتين الطائفتين من العلوم منها ذوو النتائج النافعة ومنها ذوو النتائج الضارة ومنها ما ينجم عنه فزع أحيانا وضرر أحيانا^(١)، كذلك قوانين الاقتصاد السياسي: منها النافع، ومنها الضار، ومنها النافع في بعض مظاهره الضار في بعضها الآخر. واليك مثلاً « قانون التحديد الكلي »

« ١ » فقانون الجذب العام مثلاً لا يقول أحد بنفعه في حالة ما إذا تمس أحد المولعين بالالعاب الرياضية شاهقاً فزلت رجله فهوى الى الارض صريعاً خضوعاً لهذا القانون؛ وقوانين الصواعق والزلازل وما إليها كثيراً ما تمسب خسارات فادحة في الارواح والاموال . . . وهلم جرا .

و « قانون تحديد النtle في مدة معينة » و « قانون تناقص النtle » (التي سيأتى شرحها بالفصل التاسع .) ، فانه لايساور أحدا شك في ضرر نتائجها لبني الانسان : فلولا تقييد الانتاج بهذه القوانين لما عرف الفقرولا الشقاء ولباغت رفاهية النوع الانسانى درجة لا يذكر بجانبها ماوصلت اليه الآن . واليك مثلاً آخر « قانون العرض والطلب » نفسه الذى هو أم قانون في الاقتصاد السياسى والذى تنفرد عنه طائفة كبيرة من قوانين هذا العلم ، فانه لايجرؤ ماقل أن يقول بنفعه في جميع الاحوال : فكم من أضرار بليغة قد لحقت بثروات بعض الأمم من جراء عمله ، وكم من أزمات اقتصادية اكتوى العالم أجمع بسعيرها ولا يزال يئن من بعضها قد كان السبب في حدوثها انخفاض أثمان المنتجات لزيادة المعروض منها عن المطلوب .

واذا ثبت خطأ الفيزيوكرايين ومن تابعهم في الحكم على آثار هذه القوانين ، وثبت أنها ليست خيراً محضاً كما يدعون بل منها ما هو ضار في جميع مظاهره أو في بعضها ، تبين لك فساد ما رتبوه على حكمهم هذا من أن الواجب على الافراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة ترم ما تيرمه وتنفذ ما تشاؤه . وإذا كنا لم نقف مكتوفى الأيدي أمام القوانين الطبيعية نفسها ، وهى ما نعلم ضبطاً وصرامة ، بل تدخلنا فيها ندخلها وقانا شر أضرارها وأنشأنا « مانعة الصواعق » لتدراً عنا أخطار الكهرباءية السماوية وقوانينها و « مظلة الوقاية Parachute » لتقينا في بعض الاحوال شر قانون الجنب العام ، وما الى ذلك من المحترعات التي أصبحت أكبر مميزات

للمدينة الحديثة وأكبر دليل على ما بلغه العقل الانساني من قدرة على المكر باطنية ، فأولى بنا ألا نستسلم لقوانين الاقتصاد السياسي وان نعمل على درء شرورها ما استطعنا الى ذلك سبيلا . — غير أن التدخل في القوانين كافة طبيعية كانت أم اقتصادية ليس معناه ابطال عملها . فان القوانين لا تغالب ولا يد لمخلوق على تقض ما تقضى به ولا غلى تعديله ، وإنما معناه تعديل الامور والاحوال التي يتوقف عليها تحقق هذه القوانين بشكل لا يدع للضرر منها مجالا للظهور . فالتدخل في قانون العرض والطلب مثلا ليس معناه العمل على تقض ما يقرره ؛ لأن هذا عما لا سبيل اليه ، إذ ليس في وسع مخلوق أن يحول دون انخفاض الثمن في سوق حرة متى زاد المعروض من السلعة على المطلوب منها كما ينبغي بذلك هذا القانون ، وإنما معناه العمل على ألا يزيد المعروض على المطلوب حتى لا ينخفض الثمن ، بأن تحدد الشركات أو الحكومات لكل مصنع من المصانع الكمية التي لا يصح له أن ينتج أكثر منها يوميا ، أو بأن تحدد لزراعة صنف ما مساحة من الارض لا يصح تعديها ، أو بأن تتلف جزءا من المحصول إذا ما شرعت بوفرته وزيادته عن المطلوب قبل أن يعرض في السوق ، أو بأن تشتري الحكومة نفسها من المنتجين القدر الزائد عن المطلوب وتحفظ به فلا يعرض في السوق أكثر مما يحتاج اليه المستهلكون... وهلم جرا .

(٢) والفريق الثاني وعلى رأسه كارل ماركس ومن شايعه من

أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية *École Historique allemande* يذهب إلى تقيض مآراء طائفة الفيزيوكرايين ، فيغض من شأن هذه القواعد ، ويرى أنه من المبالغة في القول ومن استعمال الالفاظ في غير مدلولاتها تسميتها باسم القوانين . وأم مايدلى به من الحجج لتأييد رأيه الأمران التاليان : -

(أولاً) أن لفظ «قوانين» لا يطلق إلا على الأصول الثابتة العامة التي لايعتورها التخلف بل تصدق في كل زمان وفي كل مكان ، كقانون الجذب العام وقانون الأجسام الطافية وما اليهما ؛ وقواعد الاقتصاد السيلسي غير متوافرة فيها هذه الصفات ، لأنها كثيرا ماتتخلف وكثيرا ماتتأني الحوادث دالة على كذب ماقرره . واليك مثلاً « قانون العرض والطلب » نفسه فانه يتخلف في الصناعات المحتكرة ، فان أثمان منتجاتها لا تتغير مهما قلت أو كثرت ، إذ تحديداً أثمانها موكول الى أصحاب الاحتكار يخفضونه أو يرفعونه حسب ما تشاءهم مصالحهم دون تقييد بعرض ولا طلب . واليك مثلاً آخر « قانون الثمن » (يزداد الطلب كلما انخفض الثمن ويقل كلما ارتفع) ، فانه يتخلف في كثير من السلع كالنسل وما اليه من أخوات الزينة والترف وكذلك ما اليه من حاجات الغذاء الضرورية : فان انخفاض أثمان الطائفة الأولى لا يترتب عليه ازدياد طلبها بل على العكس يجعل الناس يرغبون عن شرائها ، لأنهم لا يطلبونها غالباً إلا لغلاء ثمنها ولتتمكنوا بواسطتها من الظهور بمظهر العظمة والترف ؛ وانخفاض أثمان الطائفة الثانية لا يزيد كذلك من طلبها شرورى فقير ، لان مقدار ما يحتاج اليه كل مستهلك من الخبز

محدود لا تكاد تمكن زيادته .

(ثانياً) أن قوانين العلوم الكونية تنبئ عما يحدث في المستقبل بشكل قاطع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فعالم الفلك مثلاً يستطيع أن ينبئ عن اليوم والساعة والدقيقة التي ستنكسف فيها الشمس أو ينخسف فيها القمر أو يظهر فيها مذنب من المذنبات قبل حدوث هذه الحوادث بسنين بل بقرون أحياناً ، وتأتي الوقائع مصدقة لما تنبأ به . أما عالم الاقتصاد السياسي فلا يستطيع على ضوء قواعده أن ينبئ بشكل قاطع عما سيحدث في المستقبل ، ومعظم ما يتنبأ به من هذا القبيل لا تسمح له قواعد علمه بالجزم به ، وكثيراً ما تأتي الحوادث مكذبة لما توقعه . وقواعد هذا شأنها ليست جديرة باسم «القوانين» .

ولكن حججهم هذه تحمل في طيها دليل بطلانها .
فأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي تتخلف ، فلم يستطيعوا أن يقيموا أى دليل قاطع على صحتها ، لأن ما ذكروه من الأمثلة لا يعتبر في الواقع تخلفاً لقانون العرض والطلب ولا لقانون الثمن .
وذلك أن كل قانون ، طبيعياً كان أم اقتصادياً ، لا يحدث تأثيره إلا إذا توافرت شروط معينة ولم يعترضه عمل قانون آخر ، فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لأن نتائجها قد اصطدمت بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً . واليك مثلاً قانون التجمد الذي ينص على أن الماء يتجمد في درجة الصفر ، فإنه لا يصدق إلا إذا كان الماء نقياً وكان مقدار الضغط الجوى ٧٦٠ ملليمتر . فإذا لم يتجمد الماء في درجة

الصفر لعدم توافر شرط من هذين الشرطين لا يعتبر ذلك تخلفاً لهذا القانون . وكذلك قانون الجذب العام فانه لا يصدق إلا اذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض انجذاب الجسم قانون آخر . فتحليق الطائرة في الجو وعدم انجذابها إلى الارض لا يعتبر تخلفاً لقانون الجذب العام ؛ لان آثاره في هذه الحالة قد تصادمت مع نتائج قوانين أخرى (قوانين البخار والارتفاع وما إليها) . - وكذلك القانون الاقتصادي ، فانه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض عمله قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لان شروطه لم تتوافر أو لاصطدام نتائجه بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً إلا بحسب الظاهر .

فاذا ما رجعنا الآن إلى الامثلة التي ساقوها للاستدلال على تخلف قانون العرض والطلب وعلى تخلف قانون الثمن ، وجدنا أن ليس في أحدهما ما يدل على ما يدعون . فتخلف قانون العرض والطلب في الصناعات المحتكرة سببه عدم توافر الشروط اللازمة لتحقيقه ؛ وذلك أن الاقتصاديين يشترطون لتحقيق قانون العرض والطلب أن تتوافر للمنافسة الحرة وأن يكون كل فرد من أفراد البائعين والمشتريين مسيراً بمعامل المصلحة الشخصية ، وواضح أنه في مسألة الصناعات المحتكرة قد اختل الشرط الاول من هذين الشرطين . وتخلف قانون الثمن في أدوات الترف وفي الخبز سببه اصطدام آثاره بنتائج قوانين أخرى ؛ ففي أدوات الترف قد اصطدم قانون الثمن بقانون اقتصادي آخر ينص على أن هذه الأدوات تقل الرغبة فيها كلما انخفض ثمنها ؛ وفي الخبز قد اصطدم قانون الثمن « بقانون الحاجات الطبيعية » الذي

ينص على أن كل حاجة منها يكفي لاشباعها مقدار محدود من الاشياء . .
وقد تبين لك أن عدم حدوث الآثار التي ينص عليها قانون ما
لاصطدامه بقانون آخر أو لاختلال شرط من شروطه لا يصح أن
يعتبر تخلفا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؛ ولو صح أن يعتبر ذلك تخلفا
لحق لنا أن نحكم على كل قانون من قوانين العلوم الطبيعية نفسها
بالتخلف وعدم الاطراد !!

وأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسى لا تنبئ عن المستقبل
بشكل قاطع ، فلا تختلف في جوهرها عن دعواهم الاولى ، ويرد عليها
بنفس الردود التي ذكرناها . على أنه لم يشترط أحد في القانون أن
يخبر عن المستقبل البعيد ؛ فان هذا المعنى لا يتوافر إلا في بعض قوانين
علم الفلك ؛ وقد تقدم لك أن كل قاعدة تبين ارتباط الامباب بالمسببات
والمقدمات بنتائجها اللازمة يطلق عليها اسم القانون سواء استطاع
الانسان بوساطتها أن ينبئ عن مستقبل بعيد أم لم يستطع ذلك . هذا
إلى أن بعض القوانين الطبيعية التي استطاع بوساطتها التنبؤ عن المستقبل
لا يمكن القطع بأحكامها وكثيرا ما تكذب الوقائع تنبؤاتها . وإليك مثلا
النشرات التي تصدرها مصالح الطبيعيات عما ينتظر أن تكون عليه
حالة الجو في الغد معتمدة في نشرها على قوانين « المتيورولوجيا »
(علم الاحوال الجوية) ، فانها كثيرا ما تخطئ ، وكثيرا ما يأتى الغد
مكذبا لما تقول ؛ ومع ذلك لم يضن أحد عليها باسم « القوانين » ، لان
تخلفها لا يكون في الغالب إلا ظاهريا ناشئا عن حدوث حادث جوى
فجائى لم يكن في الحسبان .

فلا يضير بعض قوانين الاقتصاد السياسي أنها لا تنبئ عن المستقبل، ولا يضير ما ينبيء منها عن المستقبل تخلف أحكامه ، لأن هذا التخلف لا يزيد عن تخلف أحكام « المتيورولوجيا » : كلاهما ظاهري أكثر منه حقيقي ، كلاهما يرجع سببه إلى عدم توافر الشروط أو إلى الاصطدام بقوانين أخرى أو إلى حدوث ما لم يكن في الحسبان .

— ٥ —

الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسي وقوانين العلوم الطبيعية

ومع هذا كله لامتناس من الاعتراف بأن تمت فروقا غير يسيرة بين قوانين الاقتصاد السياسي وقوانين العلوم الطبيعية ، وأهم هذه الفروق ما يلي : —

(أولا) أن قوانين الاقتصاد السياسي لم تصل بعد في دقتها وضبطها إلى تلك الدرجة التي بلغتها قوانين العلوم الطبيعية . ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين : —

(١) أن العلوم الطبيعية قد غني بها الإنسان من بدء الخليقة تقريبا ، فأتى بها لقوانينها الوقت الكافي للتنقيح والتهديب والضبط والأحكام ؛ في حين أن « الاقتصاد السياسي » لا يزال في طور التكوين ، فهو وليد القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ، فلا غرو أن يعوز قوانينه بعض ما توافر في قوانين العلوم الطبيعية من الدقة والضبط .

(ب) أن قوانين العلوم الطبيعية تتناول حقائق ثابتة لا تتغير ولا

سيطرة لارادة الانسان عليها : فطبيعى أن تكون محكمة مضبوطة ؛
أما قوانين الاقتصاد السياسى فتتناول أموراً للارادة الانسانية دخل
كبير فى الاشراف عليها وفى تغييرها ؛ وأمر هذا شأنها كثيرا ما تضل
العقول قبل أن تصل الى كشف قوانينها الصحيحة .

(ثانيا) أن قوانين العلوم الطبيعية تصدق فى كل زمان ومكان ؛
فى حين أن كثيرا من قوانين الاقتصاد السياسى لاتصدق بشكل تام
إلا فى الامم التى استنبطت من ملاحظة نظمها الاقتصادية وفى الامم
التى تشبها من ناحيتى التكوين ونواميس العمران . والسبب فى هذا
راجع إلى أن الاقتصاديين لم يدرسوا كل المجتمعات عند ما استنبطوها ،
وإلى أنهم لم يعنوا كثيرا بربط الظواهر الاقتصادية بما عداها من
النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والخلقية والأسرية والدينية
والقضائية وما إلى ذلك) ولا بكشف ما بين هذه وتلك من روابط
وصلات . وقد فطن إلى خطئهم هذا علماء الاجتماع ، وبخاصة العلامة
دوركيم Durkheim وتلاميذه أعضاء « المدرسة الاجتماعية الفرنسية
L'Ecole Sociologique Francaise » وعملوا على اصلاحه فى
الشعبة التى أنشئوها وسموها « علم الاجتماع الاقتصادى

« Sociologie Economique

(ثالثا) أن صدق القوانين الطبيعية يستلزم توافر شروط كثيرا
ما تتوافر فى الخارج ، على حين أن صدق كثير من القوانين الاقتصادية
يستلزم توافر عدة شروط فرضية قلما يتاح توافرها جميعها فى الحياة
اليومية . ولذا كان التنبؤ بوساطتها عما ينتظر حدوثه من النتائج لظاهرة

اقتصادية معينة أدنى الى الاحتمال منه الى اليقين ؛ ويزداد ما فيه من عناصر الجزم كلما كانت ظروف الحياة العمياء أكثر اقتراباً من الشروط الفرضية اللازمة لانطباق القانون . - فقانون العرض والطلب مثلاً - لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أى لا أثر فيها لأى مظهر من مظاهر الاحتكار (وما أكثر مظاهره) ويكون كل فرد من أفراد البائعين بها والمشتريين مسيراً بعامل المصلحة الشخصية . وواضح أن هذه الشروط قلما تتوافر جميعها في سوق من الأسواق .



الفصل الخامس

الاقتصاد السياسى علم ام فن؟ والى اى
حد يتصل بما عداه من البحوث؟

- ١ -

تعريف العلم والفن وأمثلهما وأقسام كل منهما .

للإجابة على السؤال الأول من السؤالين اللذين جعلناهما عنواناً
لهذا الفصل يجدر أن نبدأ بتوضيح معنى « العلم » ومعنى « الفن »
فنقول : -

يطلق « العلم » La Science اصطلاحاً على كل بحث موضوعه
دراسة طائفة معينة من الظواهر لبيان حقيقتها وعناصرها وشرح
العلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها وكشف القوانين
الخاصة لها فى مختلف نواحيها (١) .

ويطلق الفن L'Art اصطلاحاً على كل بحث موضوعه بيان الوسائل

(١) ويطلق « العلم » لغة على كل معرفة أيا كان نوعها .

التي ينبغي الانجاء اليها للوصول الى طائفة معينة من الغايات العملية .
فالبحث في جسم الانسان مثلا يختلف الحكم عليه باختلاف ما يرمى
اليه من الأغراض . فان كان الغرض منه شرح أعضائه وأجهزته ،
وبيان العنصر التي تتألف منها ، ومعرفة الوظائف التي تقوم بها ،
والوقوف على أسباب نموها وكيفيةه ، وتوضيح العلاقات التي تربطها
بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ، وكشف القوانين الطبيعية التي
تخضع لها في تكونها ونشوتها وتطورها وأدائها لوظائفها . . . الخ ،
صدق عليه أنه « علم » . وان كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي
الانجاء اليها لشفاء الجسم مثلا مما عسى أن يفتابه من مرض واختلال ،
صدق عليه أنه « فن » . — ومن ثم يعدون « الفيزيولوجيا » (وظائف
الاعضاء) علما ؛ في حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون .
والبحث في القوى العقلية يختلف الحكم عليه كذلك باختلاف
الطريق التي يسير فيها والغرض الذي يرمى اليه . فاذا اقتصر على وصف
هذه القوى وشرحها ببيان حقيقتها والعناصر التي تتألف منها والوظائف
التي تؤديها والمراحل التي يجتازها والعلاقات التي تربطها ببعضها البعض
والتي تربطها بغيرها والقوانين الخاصة لها في مختلف نواحيها
وما الى ذلك ، كان جديرا باسم « العلم » . وان كان الغرض منه بيان
الوسائل التي ينبغي الانجاء اليها للتأثير في هذه القوى وتربيتها
وتهذيبها . . . الخ ، صدق عليه أنه « فن » . — ومن ثم كانت بحوث
«السيكولوجيا» (علم النفس) من طوائف العلوم ، وكانت «البيداجوجيا»
(التربية العامة) شعبة من شعب الفنون .

ومن هذه الأمثلة يتبين لك أن أم فارق بين العلوم والفنون أن الأولى نظرية وصفية تحليلية ترى إلى شرح ماهو كائن، وأما الأخرى فعملية تطبيقية يهمل بيان ما ينبغى أن يكون (١).

هذا، وتنقسم الفنون إلى قسمين رئيسيين :

(١) يقينية Arts Rationnels وهي ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فانه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ؛ وكفنون التربية الحديثة ، فان الخطط التي ترسمها لتأثير في جسم الطفل وعقله وخلقه مؤسسة على بحوث علم النفس وعلم وظائف الاعضاء وما اليهما .

(٢) غير يقينية Arts Irrationnels : وهي ما كانت بحوثها الفنية غير مؤسسة على بحوث علمية . وذلك كفنون السحر والشعوذة والطب القديم وما إلى ذلك من الفنون التي تعتمد فيما تقررره على العقائد أو على الخرافات أو على محض التجارب .

(١) ولا عبرة بما ذهب إليه فونت الألماني (Wundt) من أن « العلوم »

تنقسم إلى قسمين : « وصفية » موضوعها الوصف والتحليل ، و « معيارية » (Normatives) موضوعها بيان ما يجب عمله ؛ لأن في تقسيمه هذا خلطا

بين العلوم والفنون ، ولأن البحوث التي سماها « علومًا معيارية » ليست في الحقيقة إلا فنونا - هذا ، وقد كفانا العلامة ليني برول (Levy Bruhl) مثونة

الإطالة في الرد على هذه النظرية بما كتبه عنها في مؤلفه الجليل : « الاخلاق وعلم الاجتماع الخلقى » .

أما العلوم فتتقسم باعتبار الظواهر التي تدرسها الى ثلاث طوائف رئيسية:

(١) العلوم الرياضية ، وهي العلوم التي تدرس خواص الكم من حيث أنه محدود أو مقاس ، كالحساب والجبر والهندسة وما يتفرع عنها .

(٢) العلوم الطبيعية وهي التي تبحث في ظواهر الكون سماوية كانت أم أرضية ، عضوية كانت أم غير عضوية ، كعلم الفلك وعلم طبقات الارض والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء وما إليها .

(٣) العلوم الانسانية ، وهي التي تبحث في الانسان أو في المجتمع الانساني ، وهي بذلك تنقسم قسمين :

(أولاً) علوم فردية ، وهي التي تدرس الانسان من حيث أنه فرد ، كالأثروبولوجيا (علم الانسان) والفيزيولوجيا الانسانية (علم وظائف أعضاء الانسان) والسيكولوجيا (علم النفس) .

(ثانياً) علوم اجتماعية ، وهي التي تدرس الانسان من حيث أنه عضو في مجتمع ، أو بعبارة أخرى ، تدرس العلاقات التي تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع — ولتعدد هذه العلاقات تعددت علوم هذه الطائفة: فمنها ما يدرس العلاقات السياسية ويبحث في نشأة الامم وتطورها ونظم الحكم فيها وعلاقاتها ببعض... الخ ، ويسمى « علم السياسة » ؛ ومنها ما يدرس النظم القضائية ويبحث في روح القوانين والأسس البنائية عليها وآثارها وما يتصل بذلك ، ويسمى « علم الحقوق » ؛ ومنها ما يدرس النظم الدينية ويبحث في أصولها وتطورها واختلافها باختلاف العصور والامم وآثارها الاجتماعية... ، ويسمى « علم

الديانات ؛ ومنها ما يبحث في النظم الخلقية ويسمى « علم الاخلاق » ؛ ومنها ما يبحث في اللغات من حيث أنها ظاهرة اجتماعية ، ويسمى « علم اللغات » : الخ... الخ... الخ .

وتمتاز هذه الطائفة الاخيرة عن بقية طوائف العلوم بأن فروعها متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، وبأن موضوعات كل فرع منها لا يمكن تمييزها تميزا تاما عن موضوعات الفروع الاخرى . فبحوث علم الاخلاق تحت بصلة متينة الى بحوث علم الديانات ؛ وبحوث علم السياسة مرتبطة ارتباطا شديدا ببحوث علم الاخلاق والحقوق ... وهلم جرا . والسبب في هذا راجع إلى أن فروع هذه الطائفة متحدة في موضوعها الرئيسى وهو الانسان من حيث أنه عضو في مجتمع ، وإلى أن النظم الاجتماعية التى تدرسها متداخل بعضها فى بعض ومتأثر بعضها ببعض لدرجة تجعل تقسيمها الى الفروع السابقة ضربا من الاصطلاح ومجرد وسيلة لتسهيل الدراسة . - وهذا ما حدا بأوجيست كونت الى أن يجمعها كلها تحت لواء علم واحد سماه « علم الاجتماع » .

وعلى العكس من ذلك العلوم الطبيعية ؛ فان موضوعات كل فرع منها مستقلة استقلال تاما عن موضوعات باعداد من الفروع . فموضوعات « الجيولوجيا » مثلا لا يمكن أن تلبس بموضوعات « علم الفلك » ؛ فان الاول يدرس طبقات الارض فى حين أن الثانى يبحث فى أفلاك السماء .

- ٢ -

الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسى
وعلاقته بما عداه من البحوث

فاذا عرفت هذا ورجعت الى ماقلناه فى الفصول الأربعة السابقة
ومخاتمة فى الفصل الثالث لم تردد فى الحكم على الاقتصاد السياسى
بأنه علم لافن (لانه يرى من وراء دراسته للظواهر الاقتصادية الى
مجرد وصفها وشرحها ببيان حقيقتها وعناصرها ، والعلاقات التي تربطها
بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ، والقوانين الخاضعة لها فى كل ناحية
من نواحيها : وبالجمله يدرس الظواهر الاقتصادية لشرح ماهو كأن
لالبيان ماينبغى أن يكون . - وقد تقدم لك أن كل بحث هذا شأنه
يسى « علماً » وبأنه من طائفة العلوم الاجتماعية (إذ الظواهر
الاقتصادية ليست إلا شعبة من شعب العلاقات التي تتكون بين أفراد
يضمهم مجتمع والتي تقدم لك أنها موضوع العلوم الاجتماعية) .
ولما كان الاقتصاد السياسى من العلوم الاجتماعية التي ظهر لك
أنها متحدة فى موضوعها الرئيسى ، كان لزاماً أن تتصل بحوته ببحوث
ماعداه من فروع هذه الطائفة . ولذلك نرى أن كثير من موضوعاته
ليست وقعا عليه ، بل يشترك معه فى دراستها عدد كبير من العلوم الاجتماعية .
واليك مثلاً التسليف بفائدة والملكية والوراثة والتوفير ونظام أجور
العمال . . . فانها من موضوعات الاقتصاد السياسى وفى الوقت نفسه

من موضوعات علم القانون ومن موضوعات علم الاخلاق . — حقاً إن لكل علم من العلوم الاجتماعية وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر ماعداه . فالتسليف بفائدة مثلاً يدرسه علم « الاقتصاد السياسى » من ناحيته الاقتصادية فيشرح المنافع التى يحصل عليها المقترض فى نظير الفائدة التى يدفعها للمقرض والقوانين الاقتصادية التى تخضع لها الفائدة والتى تحدد مقدارها وتبين أسباب ارتفاعها وانخفاضها . . . وما الى ذلك ؛ فى حين أن « علم الحقوق » يدرسه من ناحيته القضائية فيعى بتفصيل مافى القوانين المدنية والتجارية من مواد متعلقة بالفائدة ومقذارها والحدود التى حظر الشارع على المقرض أن يتجاوزها ، ومافى قوانين العقوبات من مواد متعلقة بالربا الفاحش ٠٠٠ وهلم جرا ؛ وأما « علم الاخلاق » فيدرسه من ناحية مايشتمل عليه من عناصر الفضيلة فيبين مثلاً مقدار تلاؤمه مع مايجب على الانسان خلقياً نحو أخيه الانسان . ولكن اختلاف وجهة النظر لانهضف شيئاً من الصلة التى تربط العلوم الاجتماعية بعضها ببعض ، وبخاصة التى تربط الاقتصاد السياسى بماعداه من فروع هذه الطائفة . فكثير من بحوث الاقتصاد السياسى وقوانينه لايمكن أن تفهم حق الفهم الا اذا رجع الباحث لمايرتبط بها من مسائل العلوم الاجتماعية الاخرى . فلايمكن مثلاً أن نسيغ مايقدره علماء الاقتصاد السياسى فى الأسس المبنى عليها توزيع الثروة بدون أن نرجع فى علم الحقوق الى اللواد المتعلقة بالملكية وطرق نقلها من يد الى يد وبالمالك وحقوقه وواجباته .

وليس الاقتصاد السياسى مرتبطاً بالعلوم الاجتماعية فحسب، بل

إن بحوثه متصلة كذلك بحوث العلوم الفردية وبخاصة علم النفس . فكثر من المسائل التي يتناولها الاقتصاد السياسي لا يمكن أن يفهمها فيها تاما إلا إذا رجعنا في علم النفس لما يرتبط بها من الحقائق . فلا يمكن مثلا أن نسيج ما يقرره علماء الاقتصاد السياسي في الحاجة وقوانينها ، وفي تفضيل الإنسان لربح كبير على ربح قليل ، وفي تفضية الفرد في ظروف معينة بمنفعة عاجلة للحصول على منفعة آجلة ، وفي ارتقاع ثمن الأشياء النادرة لشدة الرغبة فيها ، وفي أدوات الترف والرغبة عنها إذا انخفض ثمنها ، وفي اختلاف قدرة المال على الإنتاج حسب اختلاف ميل كل منهم إلى العمل الذي يزاوله . . . الخ ، أقول لا يمكننا أن نسيج ما يقرره علماء الاقتصاد السياسي في هذه الأمور وما إليها بدون أن نستعين بما يقرره علماء النفس في العادة والرغبة واليول والارادة والتعب ومقاييسه وسبب وفرته في العمل وقتله في اللعب والعوامل التي تخفف من وطأته . . . وهلم جرا .

وليس الاقتصاد السياسي متصلا بالعلوم الانسانية بنوعها فحسب ، بل إن بحوثه مرتبطة كذلك بحوث العلوم الطبيعية نفسها . فن هذه العلوم يستمد الاقتصاد السياسي بعض قواعده وقوانينه ، كقانون التحديد الكلى ، وقانون تحديد الغلة في مدة معينة ، وقانون تناقص الغلة وتزايدها ، وكالقواعد المتعلقة بأثر العوامل الطبيعية والمناخ في الإنتاج وفي نشاط العامل .

وجلة القول أن الاقتصاد السياسي متصل بكل طوائف العلوم . غير أن صلته بأفراد طائفته ، وأعني بها العلوم الاجتماعية ، أشد من صلته بالطوائف الأخرى .

الفصل السادس

تاريخ الاقتصاد السياسى

- ١ -

البحث فى الظواهر الاقتصادية قبل ظهور « علم الاقتصاد السياسى »

على الرغم من أن « الاقتصاد السياسى » بالمعنى الذى فهمه الآن لم يظهر إلا فى القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ، فإن عدداً غير يسير من المفكرين فى العصور القديمة والعصور الوسطى وصدر العصور الحديثة قد اهتموا بالبحث فى كثير من نواحى الحياة الاقتصادية .

العصور القديمة والعصور الوسطى : ففلاسفة اليونان القدماء ،

وبخاصة سقراط وأفلاطون وزيנוفون وارسطوطاليس ، قد عرجوا فى مؤلفاتهم على كثير من الظواهر الاقتصادية كتقسيم العمل ووظائف النقود وقوانين الملكية وتوزيع الثروات . - كما أن أنبياء

بنى اسرائيل وحكامهم وآباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قدوة قسطا كبيرا من مجهودهم على البحث في بعض ظواهر اقتصادية، وعلى اصلاح مافيه من فساد . وكان توزيع الثروات والامس القائم عليها هذا التوزيع من أم الامور التي استوقفت نظرهم في هذه الناحية . فقد هالمهم ما بين طبقتي الاغنياء والفقراء من فروق في المعيشة وفي مظاهر السعادة المادية ، ولم يهتموا الى ما يبرر كل هذه الفروق، فحاولوا تخفيف مافي هذا النظام التوزيعي من نقائص وعيوب ، وهذا ما حادهم على محاربة الترف والبلذخ والاسراف والاندفاع وراء جمع الثروات ، وإلى تحريم الربا ، وإلى القول بوجوب مساعدة الغني للفقير لأن حقوق الملكية يقابلها واجبات هي الاحسان إلى الفقراء ، والى أن يتخيّلوا أشكالاً متعددة لتوزيع الاراضى والثروات توزيعاً يتفق وشرعة العدالة والانصاف.

ولكن لم يفكر علماء هذين العصرين في تأليف علم خاص بالظواهر الاقتصادية ؛ وانما كانوا يرجون على هذه الموضوعات في أثناء دراستهم لمسائل الدين وموضوعات السياسة وقواعد الاخلاق ومالى ذلك . هذا إلى أن دراستهم لما عرجوا عليه من الظواهر الاقتصادية لم تكن من الدراسة العلمية فى شىء ؛ فانهم لم يعنوا بالبحث فى أصول هذه الظواهر ونشأتها وتطورها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الطبيعية التى تخضع لها ، بل كان مهمهم مقصوراً على أسداء النصيح للملوك والحكومات والافراد وعلى اصلاح الفساد من نظم المعيشة وعلى بيان ما ينبغى أن تكون عليه الحياة الاقتصادية .

حقاً إن زينوفون (Xenophon) أحد فلاسفة اليونان في العصور القديمة (٤٢٥ - ٣٥٢ ق م) قد ألف كتاباً خاصاً سماه «الاقتصاد» . ولكنه لم يبحث في مؤلفه هذا إلا الظواهر الاقتصادية المتعلقة بتدبير الأمور المنزلية والشئون الأسرية (ولم يكن في تسميته لهذه الظواهر باسم «الاقتصاد» شئ من التجوز أو المبالغة ؛ فإن كلمة الاقتصاد في اللغة اليونانية كانت إذا أطلقت انصرفت إلى الأمور المنزلية) . هذا إلى أنه قد درس هذه الظواهر دراسة فنية ترى إلى بيان ما ينبغي أن يكون لا إلى شرح ما هو كائن .

ولهذا كله يمكن القول بأن العصور القديمة والعصور الوسطى قد انصرفت ولما يتكون علم الاقتصاد السياسي بالمعنى الذى تقدم لك توضيحه في الفصول السابقة .

صدر العصور الحديثة : وفي غضون القرنين السادس عشر والسابع عشر حدثت في الغرب حوادث اقتصادية ذات بال يرجع السبب في إثارتها إلى كشف أمريكا وما تلاه من نتائج خطيرة في عالم الاقتصاد . ولقد كان لهذه الحوادث صدًى لا يستهان به في ميدان البحث والتأليف . فقد ظهرت بفرنسا وإنجلترا وإيطاليا طائفة من العلماء وقفت قسطاً كبيراً من جهودها على دراسة بعض الظواهر الاقتصادية دراسة مستقلة متميزة ، وأخذت على عاتقها مهمة البحث عن الوسائل التي تستطيع الحكومات بواسطتها أن تصل إلى مطامعها في هذا المضمار . وقد تألف من أفراد هذه الطائفة مدرسة خاصة اشتهرت في التاريخ

باسم « المدرسة التجارية أو الكسبية » (Ecole Mercantile) واشتهر المبدأ الاقتصادى الذى كانت تدّين به باسم « المبدأ التجارى أو الكسبي » (Mercantilisme) .

وذلك أن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا قد هالها ما كان يتدفق على اسبانيا من الذهب والفضة على أثر كشفها للعالم الجديدة وانفرادها بامتلاكها ما كان مدفوناً في تربتها من هذين المعدنين النفيسين .. فهبّت سياسة هذه الدول وعلمائها يقدحون أفكارهم في البحث عن الوسائل الاقتصادية التي ينبغي أن تلجأ إليها أمتهم لتصل إلى ما بلغتة اسبانيا من الثروة والجاه وتحول بينها وبين الاستئثار بهذه الغنيمة . وحينئذ ظهرت « مدرسة التجاريين » وأخذ أفرادها على عاتقهم البحث عن هذه الوسائل ، فهدم بحثهم إلى عدة نظريات ضمنوها مؤلفاتهم ، أشهرها « نظرية رجحان الميزان التجارى » التي تقرّر أن خير طريق تملكها الأمة للحصول على الذهب والفضة هو الاكتثار من إصدار منتجاتها إلى الخارج والتقليل من استيراد المنتجات الأجنبية ، فإن ذلك يجعل كمية الذهب والفضة التي تدخل بلادها غنى لمنتجاتها أكثر من الكمية التي تسرب منها إلى الأمم الأخرى . ولما شتم عليه مذهبهم هذا من تشجيع التجارة الخارجية ورسم الطرق لكسب المال ، اشتهروا في التاريخ باسم « التجاريين أو الكسبيين » واشتهر مذهبهم هذا باسم المذهب « التجارى أو الكسبي » .

ومن أشهر أئمة هذه مدرسة « أنطونيو سرا » (Antonio Serra) الذي نشر سنة ١٦١٣ كتاباً باسمه : (الطرق التي توصل

الامم المحرومة من مناجم الذهب والفضة الى الحصول على قدر وفير من هذين المعدنين » ، وضمنه مذهب مدرسته وخطتها. ومن أشهرهم كذلك « انطوان دى منت كرتيان » (Antoine de Montchrétien) من نابوى الاقتصاديين والكتاب بفرنسا فى القرن السابع عشر) الذى نشر سنة ١٦١٥ كتابا عنوانه (بحث فى الاقتصاد السياسى) غنى فيه بما غنى به انطونيو سرا فى كتابه السابق .

ومن هذا يتبين لك أن بحوث هذه المدرسة أدنى الى البحوث السياسية الفنية منها الى البحوث النظرية العلمية ، فإن أعضاءها يدرسوا الظواهر الاقتصادية لبيان حقيقتها وعناصرها والعلاقات التى تربطها ببعضها ببعض والى تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها فى مختلف نواحيها ، وانما درسوا الوسائل التى رأوا أنها توصل أهمهم الى غايات اقتصادية معينة . هذا الى أنهم قد وجهوا جل نشاطهم كما رأيت شطرا ناحية صغيرة من نواحي الحياة الاقتصادية ، وأسسوا كل دراساتهم على نظرية دلت البحوث الحديثة على فسادها ، وهى النظرية التى تقر أن ثروة الامة تقاس بمقدار ماليتها من ذهب وفضة فحسب .

فقد انقضى إذن القرن السابع عشر الميلادى قبل أن يظهر « علم الاقتصاد السياسى » بالمعنى الذى نفهمه الآن من هذه الكلمة . حقا أن انطوان دى منت كرتيان قد سعى مؤلفه بلمس « الاقتصاد السياسى » كما تقدمت الاشارة الى ذلك ، ولكن بحوث هذا الكتاب كما رأيت تختلف اختلافا كبيرا عن البحوث التى نطلق عليها الآن هذا الاسم .

- ٢ -

نشأة الاقتصاد السياسي

وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت بفرنسا طائفة «الفيزيوقراتيين» أي الطبيعيين (Les Physiocrates) التي كان على رأسها الدكتور كنى (Quesnay أحد أطباء لويس الخامس عشر) والتي ضمت بين أعضائها عددا كبيرا من ساسة فرنسا وعلمائها، كترجو (الذي كان وزيرا للويس السادس عشر)، وجورناي، ومرسييه دي لاريقيير، وديبودي نيمور، والمركيز دي ميرابو... وقد وقف أعضاء هذه المدرسة قسما كبيرا من جهودهم على دراسة الظواهر الاقتصادية، وسلكوا في هذه الدراسة مسلكا جديدا صيغ بمحوثهم بصيغة خاصة وميزهم عن سائر الباحثين قبلهم بميزات خللت ذكرهم في تاريخ العلوم. وحسبنا أن نذكر لك من هذه الميزات مايلي :

(أولا) عنايتهم بدراسة الظواهر الاقتصادية دراسة وصفية تحليلية أي دراسة الفرض منها بيان حقيقة هذه الظواهر ونشأتها وعناصرها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها. وقد ألفوا على هذا الأساس كتابا قيمة من أشهرها : «الجدول الاقتصادي» لكناي، و«النظام الطبيعي»... لمرسیيه دي لاريقيير و«الفيزيوقراطية أو الدستور الطبيعي لأفضل حكومة للنوع الانساني» لديبودي نيمور.

ومن هنا يتبين لك أن للنيوزوكرايين يرجع الفضل في انشاء
الاقتصاد السياسى بالمعنى الذى فهمه الآن .

(ثانياً) ذهبوا الى أن الظواهر الاقتصادية شبيهة بالظواهر
الطبيعية فى غرضها القوانين صارمة ، والى أن مهمة الباحث فيها يجب
أن تنحصر فى الكشف عن القوانين الخاضعة لها .

وقد استطاعوا بنظريتهم هذه أن يؤسسوا الاقتصاد السياسى على
دعائم متينة لا يزال قائماً عليها الى الآن .

(ثالثاً) اعتقادهم أن القوانين الاقتصادية قوانين حسنة تحقق
رغبات بنى الانسان وأنها من تلك النعم التى أوجدها البارئ جل وعز
لسعادة النوع البشرى (Lois Providentielles) وأن الواجب
على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الايدى وأن تدعها
حرة طليقة تهرم ما تهرمه (Laisser faire) ، فليس فى الامكان
الاتيان بأحسن مما يتم على يديها ، على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض
ما قضت به أو تعديله سبيلاً .

وقد تكلمنا فى الفصل الرابع عن هذه النظرية وبيننا ما فيها من
خلو وفساد . ولكنها على الرغم من ذلك كانت أساساً لعدة مذاهب
اقتصادية لا يزال بعضها معمولاً به الى الآن . ومنها « مذهب حرية
التجارة » أو « سياسة الباب المفتوح » الذى لا يزال له بانجلترا وغيرها
كثير من الانصار .

(رابعاً) أنهم غرضوا من شأن الصناعة والتجارة وذهبوا الى أن
الارض وحدها هى التى تنتج من الثروات أكثر مما تستهلكه ، فهى

وحدها التي تأتي « بناتج صاف » (Produit net) وأنه من المزارعين وحدهم تتكون طبقة المنتجين ، وأما الصناع والتجار فطبقات عقيمة (Stériles) عالة على طبقة المزارعين .

ولا يتسع المقام لتفصيل نظريتهم هذه وتقدها ، وحسبنا أن نقول أنها ظاهرة الفساد ، إذ لا يخفى مالا لتجارة والصناعة من الأثر في الانتاج وبخاصة في العصور الحالية .

هذا ، وقد كان مذهبوا اليه بشأن القوانين الطبيعية سبباً في إطلاق اسم « الفيزيو كراتيين » عليهم (كلمة Physiocrates ، مؤلفة من كلمتين معناهما حكومة الطبيعة) ، مع أنهم كانوا يسمون أنفسهم باسم « الاقتصاديين » .

وفي سنة ١٧٧٦ نشر الصلامة الاسكتلندي « آدم سميث » كتاباً جليل القدر في الاقتصاد السياسي سماه « المباحث الخاصة بطبيعة ثروة الأمم وأسبابها » وقد أسس بحوثه على القواعد التي وضعها الفيزيو كراتيون من قبله ، ولكنه امتاز عنهم بمميزات جعلت لمؤلفه هذا أكبر فضل في نهضة الاقتصاد السيلسي وفي ذبوعه . ومن أم هذه المميزات مايلي :-

(أولاً) أنه على الرغم من موافقته الفيزيو كراتيين في القوانين الاقتصادية وفي الاسس التي يجب أن يبنى عليها علم الاقتصاد السياسي قد خالفهم في موقفهم حيال التجارة والصناعة : فلم ينص من شأنهما كما فعلوا ، بل اعترف بمالهما من الأثر ، وذهب إلى أنهما لا يقلان

أهمية في الحياة الاقتصادية عن الزراعة . وبذلك أصلح خطأ كبيراً من أخطاء الفيزيوكراتيين .

(ثانياً) أنه يفضل الفيزيوكراتيين في دقة البحث وضبط الأحكام والاستفادة من حقائق التاريخ ؛ فلم يلاحظ الظواهر الاقتصادية في عصره فحسب ، بل رجع بصره كذلك الى الماضي واستعان به على فهم الحاضر .

(ثالثاً) أنه وسع من دائرة الاقتصاد السياسي وأضاف اليه بحوثاً لم يتناولها أحد قبله ، لدرجة لم يستطع معها من جاءوا بعده أن يزيدوا على بحوثه شيئاً مذكوراً ، حتى لقد لقب « بأبي الاقتصاد السياسي » كما لقب هيريدوت « بأبي التاريخ » وجرت عادة طائفة من المؤلفين المحدثين أن ينسبوا اليه اختراع هذا العلم ، على ما في هذا من المبالغة ومن الاجحاف بالفيزيوكراتيين والاعتداء على حقوقهم .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ظهر عالمان انجليزيان كان لهما فضل كبير على علم « الاقتصاد السياسي » : أحدهما ملتوس Malthus الذي امتاز ببحثه في نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة ^(١) ؛ وثانيهما ريكاردو Ricardo الذي امتاز ببحثه في الاراد العقارى . ^(٢)

(١) انظر قانونه في هذا الموضوع بعصفحة ٤٥ ابتداء من السطر السادس عشر .

(٢) انظر قانونه في الاراد العقارى باخر صفحة ٥٤ وأول صفحة ٥٥ .

وفي نفس هذا العصر ظهر العلامة الفرنسي جان باتيست ساي Jean Baptiste Say وألف كتابه الشهير « بحث في الاقتصاد السياسي » الذي امتاز بسلاسة أسلوبه وضبط أحكامه ، وسعة بحوثه ودقة نظامه ، ودل على بعد نظر مؤلفه في الشئون الاقتصادية . - وقد تناول في كتابه هذا معظم الموضوعات التي كتب عنها المتقدمون فحررها وأصلح ما كان بهام من أخطائه ودرسها دراسة وافية ؛ وأضاف الى هذا كله طائفة كبيرة من المسائل التي لم يعرج عليها أحد من قبله . - والى جان باتيست ساي يرجع الفضل في ترتيب مسائل الاقتصاد السياسي وفصلها بعضها عن بعض : فهو أول من قسم مسائل هذا العلم الى أقسام متميزة ، فأرجعها الى الانتاج والاستهلاك والتوزيع (١) .

واليه يرجع الفضل كذلك في وضع الاقتصاد السياسي في القالب العلمي المحض وفي تخليصه تخليصا تاما من الصبغة الفنية ومن الغايات العملية التي جرت عادة من قبله أن يخلطوها ببحوثه . ولذلك لم يرتض ماقاله آدم سمث من « أن الغرض من الاقتصاد السياسي تحقيق الثروة للأمة والحكومة » ، وقرر أن الغرض منه لا يتجاوز « الوقوف على القوانين التي يخضع لها انتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها » .

وقد ترجم كتاب جان باتيست ساي الى معظم لغات العالم ،

(١) اعتبر جان باتيست ساي موضوع الاستبدال داخلا في موضوع الانتاج واعتبره المحدثون من علماء الاقتصاد الميامي قسما مستقلا ؛ ولكل وجهة لا يتسع المقام لبسطها .

واحتذاه كثير من المؤلفين بعده ، ولا يزال الى الآن من أهم مراجع هذا العلم .

ومجمل القول : أن الاقتصاد السياسي قد وضع أسسه الفيزيوكراطيون ورفع بنيانه آدم سميث وريكادو وملتوس وتلاميذهم ، وقام باتمامه وتهذيبه جان باتيست ساي . ولكن شأنه شأن كل بناء علمي : لا يمكن أن يستقر على شكل نهائي ، وإنما يتسع نطاقه بالتساع المعارف المتعلقة بظواهره ، ويستفيد بشكل غير مباشر من نهضات العلوم الأخرى ، وينتفع بما يكشفه الباحثون من الحقائق ، ويظل قابلاً للإصلاح والتهذيب والحذف والزيادة مادامت العقول والاقلام .



الفصل السابع

تسمية هذا العلم باسم الاقتصاد السياسى

أول من مسمى البحث فى الظواهر الاقتصادية باسم « الاقتصاد السياسى » هو انطوان دى منت كرتيان . فقد تقدم أنه ألف أوائل القرن السابع عشر كتابا سماه : « بحث فى الاقتصاد السياسى » (١) . - وقد حداهذا المؤلف على نعت بحثه « بالسياسى » الامران الآتيان : - ١ - أنه أراد أن يميزه عن البحوث التى كان يطلق عليها قداماء اليونان اسم « الاقتصاد » مجردا من كل وصف ، والتى كان موضوعها قوانين التدبير المنزلى واقتصاديات الاسرة (٢) . - فى اضافة كلمة « السياسى » إلى كلمة « الاقتصاد » إشارة الى أن بحثه يختلف عن هذه البحوث فى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسرات ولا بتدبير المنازل .

(١) انظر ص ٧٩ سطر ٣ وتوابعه .

(٢) انظر ص ٧٧ السطر الأول وتوابعه .

٢ - أن معظم موضوعات مؤلفه تدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين حتى لا تنحط منزلتها في ميدان السياسة لدولية . - فالغرض الذي قصده من وراء بحوثه كان سياسياً قبل كل شيء . ولذلك كان لزاماً أن يضيف الى كلمة « الاقتصاد » كلمة « السياسي » لتوضيح الغرض الذي يرمى اليه .

وقد ظل اسم الاقتصاد السياسي يطلق على هذا العلم حتى أواخر القرن التاسع عشر ؛ ومن هذا العصر أخذ كثير من العلماء يعترض على هذه التسمية ويفضل حذف كلمة « السياسي » والاقتصار على كلمة « الاقتصاد » مؤيدا وجهة نظره بالامرين الآتين :-

(أولاً) أن وصف البحث بأنه سياسي يفهم منه أحد معنيين : (١) فيقال « بحث سياسي » ويقصد بذلك أنه بحث عملي تطبيقي موضوعه بيان ما ينبغي أن يكون لاشرح ما هو كائن ؛ وهذا المعنى هو الذي قصده « أوجيست كونت » إذ سمى أحد كتبه « بالسياسة الإيجابية » *Système de Politique positive* ، (٢) ويقال بحث سياسي ويقصد بذلك أنه متعلق بالنظم السياسية للامم ، أى بتكوينها ونشأتها وشكل حكوماتها ونظام السلطات فيها وعلاقاتها بعضها ببعض وما يتمتع به كل منها من مكانة دولية . . . وهلم جرا ؛ وهذا المعنى هو الذي تنصرف اليه في الغالب كلمة سياسي ، وهو الذي قصده العلماء حينما

أطلقوا على فرع من البحوث الاجتماعية اسم « علم السياسة » ، وهو الذى قصده دى مونت كرتيان حيث مى كتابه السابق باسم « الاقتصاد السياسى » .

فاذا علمت هذا تبين لك أنه من الخطأ تسمية العلم الذى شرحناه فى الفصول السابقة باسم « الاقتصاد السياسى » . فقد رأيت أن هذا العلم وصنى تحليلي يهه شرح ماهو كائن لا بيان مايجب أن يكون (فهو ليس سياسيا بالمعنى الاول لهذه الكلمة) ، وأنه لايتعرض مطلقا لدراسة النظم السياسية ولا لبيان مايجدر أن تسير عليه الأمم حتى تتقدم فى حلبة السياسة (فهو ليس سياسياً بالمعنى الثانى لهذه الكلمة) . فكيف يسوغ أن نصف بحثاً « بأنه سياسى » مع أنه مجرد بياناً من المعنيين اللذين يحتملها هذا الوصف ؟ وكيف يصح أن نجرى دى مونت كرتيان فى تسميته مع أن بحوثنا تختلف اختلافا جوهريا عن بحوثه ومع أن الامور التى توافرت فى مؤلفه حتى ساغ له أن يصفه بهذا الوصف لايتراقر شيء منها فى دراستنا الحالية ؟

(ثانياً) أنه قد جرت العادة فى تسمية العلوم أن يطلق على كل منها كلمة واحدة لسهولة الاستعمال ، فان تعذر وجود كلمة مفردة تدل على المراد نخب من كلمتين أو أكثر لفظ واحد (الطبيعة ، الكيمياء ، الفلك ، الحساب ، الجبر ، الهندسة ، والجيولوجيا ، الفيزيولوجيا ، الجغرافية ... الخ) ... ففى تسمية علمنا بكلمتين : « الاقتصاد

السياسي ، مخالفة للاستعمال المألوف وتعقيد لاحاجة اليه .

ولكن ، على الرغم من وجاهة هذه الاعتراضات ، قد ظل معظم المؤلفين محتفظين بهذا الاسم الخاطئ الى يومنا هذا . على أن « الاقتصاد السياسي » لم ينفرد بهذا النقص ؛ فكثير من العلوم تشترك معه في أن مدلولات أسماؤها لا تؤكد تبين عن حقيقة ما تشتمل عليه .



الفصل الثامن

فروع البحوث الاقتصادية

ليس « الاقتصاد السياسى » إلا فرعاً من فروع البحوث الاقتصادية؛ فقد اشترك معه فى هذه دراسة الامور الاقتصادية فروع أخرى كثيرة تختلف وجهات نظرها عن وجهة نظره . وإليك أم هذه الفروع :

١ - الاقتصاد التطبيقي L'Economie Appliquée وهو فن موضوعه البحث فى الطرق التى تؤدى الى زيادة الثروة للامم والافراد ، ورسم الخطط التى يستطيع بوساطتها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية يبدل أقل ما يمكن بذله من المجهودات ، والكشف عن الوسائل الوقائية والعلاجية التى ينبغى التذرع بها فى ظروف خاصة لاتقاء حالة اقتصادية ضارة أو لعلاجها . - فيتدخل فى دائرة بحثه مايجب عمله فى النظم النقدية والمصارف والبورصات

والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور... وما إلى ذلك .

وسمى هذا الفن « بالاقتصاد التطبيقي » لانه بمثابة تطبيق لعلم « الاقتصاد السياسى » . - وذلك أن الوسائل العملية التى يقررها مستنبطة استنباطاً من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه . فهو مؤسس عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا وكما أسست فنون التريية على علم النفس .

هذا ، وقد جرت مادة طائفة كبيرة من الباحثين فى « الاقتصاد السياسى » أن يمرجوا فى أثناء بحثهم على كثير من مسائل « الاقتصاد التطبيقي » .

٢ - الاقتصاد الاهلى L'Economie Nationale ويتناول البحث فى الوسائل التى تستطيع بها أمة معينة فى ظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادى وأن ترقى من أحوالها المادية . وهذا الفن مؤسس على المذهب الاقتصادى الذى يقرر أن لكل أمة اقتصاداً أهلياً خاصاً بها لاتصلح قواعده أن تطبق فى أمة أخرى ومن أشهر الباحثين فى هذا الفن العلامة الالماني فردريك ليست F.List .

٣ - الاقتصاد الاشتراكى L'Economie Sociale ^(١) وهو فن

(١) قد ترجم كثير من المؤلفين كلمة Economie Sociale « بالاقتصاد الاجتماعى » ؛ ولكننى أفضل ترجمتها « بالاقتصاد الاشتراكى » . لان كلمة Sociale فى هذا التركيب ملاحظ فيها معنى Socialisme (الاشتراكية) لامعنى Société (الجماعة) .

موضوعه البحث فيما ينبغي أن يكون عليه توزيع الثروات بين الأفراد حتى يتحقق أكبر حظ ممكن من العدالة ودراسة الوسائل التي يستعان بها على تقويض النظام الحاضر أو التي تؤدي من نفسها إلى ذلك (١) .

وهذا الفرع هو أقدم البحوث الاقتصادية وأوسعها دائرة وأكثرها مؤلفات . فقد اشتغل به في العصور القديمة كثير من فلاسفة اليونان وبخاصة أفلاطون (الذي يدعو به أبا الاشتراكيين) وأرسطو طاليس وزينوفون ، وكثير من حكماء بني إسرائيل وأنبيائهم ؛ ووقف عليه آباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قسطا كبيرا من مجهودهم ومن مؤلفاتهم ؛ واتسع نطاق البحث فيه اتساعا كبيرا في العصور الحديثة على يد مئات من أعلام الباحثين من أشهرهم سان سيمون وبرودون ورودبرنس ولاسال وكلرل مركس ولينين وجان جورس وساعدت النظم الاقتصادية في العصور الحاضرة وبخاصة النظم الصناعية على كثرة المشتغلين به (الذين اشتهروا باسم الاشتراكيين) وعلى انتشار مدارسهم وتعدد طوائفهم وأحزابهم .

وهذا الفن مؤسس على اعتقاد أن النظام التوزيعي الحاضر نظام فاسد لا يتفق وشرعة العدل والانصاف .

٤- تاريخ النظريات الاقتصادية *Histoire des Doctrines économiques*
واسمه يدل على ما يشتمل عليه ؛ فهو يترجم للتأهين من الاقتصاديين

(١) انظر صفتي ٤١ ، ٤٢ ليتبين لك الفرق بين دراسة « الاقتصاد

المياسي » لموضوع التوزيع وبين دراسة « الاقتصاد الاشتراكي » .

من فجر التاريخ الى العصر الحاضر ، ويشرح نظرياتهم ويوضح المبادئ التي قامت عليها مدارسهم ، ويبين ما كان لمؤلفاتهم وآرائهم من أثر في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية . . . وهلم جرا . ومن أشهر من كتب في هذه الشعبة الآساذة شارل جيد وشارل ريست وجورنار ورمبو .

٥ - الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique وهو فرع

من فروع « علم الاجتماع » . ويدرس نفس الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد السياسي ويرى الى نفس الاغراض التي يرى اليها ؛ غير أنه يمتاز عنه بشدة عنايته بربط النظم الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والدينية والخلقية والاسرية والقضائية والمالية وما إلى ذلك من النظم التي تخلقها المجتمعات وينشأ العقل الجمعي) ويعظم حرصه على كشف ما بين هذه وتلك من روابط وصلات . وقد تقدم لك أن هذه الشعبة قد نهضت بالدراسة الاقتصادية نهضة مشكورة وأنها أصاحت كثيرا من أخطاء علماء « الاقتصاد السياسي » (١) .

وقد كان للفرنسيين اليد الطولى على هذا الفرع من الدراسة الاقتصادية ؛ فقد أنشأه فيلسوفهم أوجيست كوفت وتناوله من بعده دوركيم وبوجليه وموس ودافى وفوكونه وبقية أعضاء « المدرسة الاجتماعية الفرنسية » فبلغوا به درجة كبيرة في الكمال .

الفصل التاسع

نماذج من بحوث الاقتصاد السياسى

- ١ -

عوامل الانتاج والاهمية النسبية لكل منها

جرت عادة القداى من علماء الاقتصاد السياسى أن يرجعوا عوامل الانتاج الى ثلاثة أمور : الطبيعة والعمل ورأس المال ، وقد تابعهم فى هذا كثير من المحدثين .

غير أنه من الخطأ اعتبار هذه الأمور كلها عوامل ، لأن منها ما لا يصح أن يسمى عاملا ؛ ومن الخطأ كذلك التسوية بينها فى الانتاج ، لأن لكل منها أهمية نسبية فى هذه الناحية تختلف اختلافا كبيرا عن أهمية ماعداه .

وذلك أن العمل وحده هو الذى يصح أن يعد عاملا من عوامل الانتاج بالمعنى الكامل لكلمة عامل . لانه هو وحده الذى يؤدى فى

هذه الناحية وظائف إيجابية . إذ الانتاج هو عبارة عن استخراج الأشياء التي يشملها مدلول الثروة من مواطنها من غير تغيير فيها ولا تبديل (كاستخلاص الفحم الحجري من باطن الأرض أو السمك من البحار) ، أو تحويلها من حالة الى حالة حتى تصبح صالحة لاستعمال خاص (كتحويل القطن الى خيوط بغزله) ، أو تأليف بينها تأليفا يجعلها صالحة لأن تسد حاجة معينة من حاجات الانسان (كصنع الصابون والزجاج والسيارات . . .) ؛ أو بعبارة أخرى هو التغيير في مكان الشيء أو في مادته ؛ وواضح أن العمل وحده هو الذي يقوم بالاستخراج أو بالتحويل أو بالتأليف ، وبعبارة أخرى هو وحده الذي يغير مكان الشيء أو مادته ؛ فهو وحده الذي يصح أن يعد عاملا للانتاج .

أما الطبيعة ففي اعتبارها عاملا من عوامل الانتاج شيء من التجوز والتسامح واستعمال الكلمة في غير مدلولها . لان الطبيعة (التي يقصد بها البيئة الجغرافية نفسها وما بها من قوى وما تشتمل عليه من مواد صلبة كانت أم سائلة أم غازية) لا تقوم في الانتاج بأية وظيفة إيجابية . إذ الانتاج كما تقدم هو الاستخراج أو التحويل أو التأليف ، أو هو التغيير في مكان الشيء أو في مادته ، والطبيعة لا تقوم بشيء من ذلك . وكل ما تؤديه في هذه الناحية لا يزيد عن خضوعها لأعمال الانسان ، وواضح أن الخضوع ليس عملا إيجابيا في الانتاج . على أن هذا الخضوع لا يتحقق غالبا إلا بعد مقاومة كبيرة منها ومجهود كبير يبذله الانسان في سبيل التغلب عليها . - ولهذا كُنْ الأخرى أن تُعتبر الطبيعة «شرطا» من شروط الانتاج أو «ميدانا» من ميادينه لاعاملا من عوامله .

وذلك لأن عمل الانسان الذى ينجم عنه الانتاج لا يمكن أن يجرى إلا على أشياء ، وهذه الاشياء تقدمها له الطبيعة . فالطبيعة إذن كإفنانا ميدان (أى حلبة يجرى فيها العامل الوحيد للانتاج وهو العمل) أو شرط من شروطه (أى أمر لابد من توافره حتى يستطيع العمل أن يقوم بوظيفته الانتاجية) .

وكذلك رأس المال (الذى يقصده به كل ثروة يستعين بها الانسان لانتاج ثروات أخرى) ، فإن فى اعتباره عاملا من عوامل الانتاج شيئا كبيرا من التجوز والتسامح . لانه كالطبيعة لا يقوم فى الانتاج بأية وظيفة ايجابية ، وكل ما يؤديه فى هذه الناحية لا يزيد عن خضوعه للانسان . - هذا الى أن الطبيعة تتنازع عنه بأنها شرط من شروط الانتاج كما تقدم ، فى حين أنه لا يصح عده شرطا من شروط الانتاج ، لان الانتاج قد يتحقق بالعمل والطبيعة فقط . - أضف الى هذا كله أن رأس المال نفسه متوقف وجوده على العمل والطبيعة ؛ فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل والطبيعة وأعدّها الانسان للاستعانة بها فى انتاج ثروات أخرى . وأمر هذا شأنه من الخطأ عده عاملا من عوامل الانتاج ونسوية أهميته فى هذه الناحية بأهمية الطبيعة والعمل . - ولتلك كل الاخرى أن نعده « آلة » من آلات الانتاج .

على أن هذه الامور الثلاثة غير مستقل بعضها عن بعض استقلالاً تاماً بل متداخل بعضها فى بعض لدرجة يصعب معها أحيانا التمييز بينهما . فالارض مثلا التى يعتبرونها من الطبيعة اذا ما أصحلت وحفر بها

مصارف وأزيل ما فيها من المواد الضارة ... حتى أصبحت صالحة للزراعة ، صدق عليها تعريف رأس المال : لأنها في هذه الحالة يصدق عليها أنها ثروة تنجم من العمل والطبيعة وأعدت لانتاج ثروات أخرى .. وكذلك العمل الانساني ، فانه لا يمكن تمييزه من الطبيعة تمييزاً واضحاً . فان العمل لا يتحقق إلا بأعضاء خاصة وبقوى مزودة بها هذه الاعضاء ؛ والاعضاء نفسها والقوى المزودة بها كل أولئك من هبات الطبيعة .

- ٢ -

قوانين الانتاج

يخضع معظم فروع الانتاج ، وبخاصة الانتاج الزراعي ، لقوانين كثيرة أهمها مايلي :-

١ - قانون التحديد الكلي *Loi de limitation générale*

من المقرر أن الارض محدودة في مساحتها ، ومحدودة كذلك في كل ما تشتمل عليه من مواد أولية . فكل انتاج يتوقف على أحد هذين العاملين (مساحتها أو موادها الأولية) ، أو يتوقف عليهما معا ، لا بد أن يكون محدودا مثلهما .. ويطلق الاقتصاديون على هذه الحقيقة اسم « قانون التحديد الكلي » .

وهذا القانون واضح كل الوضوح في « الانتاج الاستخراجي » ، أو « في الصناعات الاستخراجية » ، أي في الصناعات التي يكون نوع

الاتاج فيها مقصورا على استخراج المعادن من مناجمها ، فان المنجم مهما كان كبيرا يشتمل على كمية محدودة من المعدن لاتنمو ولا تزيد . - وهذه الكمية لابد أن تنفذ بتوالي الاستخراج . ومتى نفذت اضطر المتعجون أن يقفوا العمل فيه . على أنهم في الغالب يضطرون إلى وقفه قبل أن يصلوا الى آخره ، وذلك عند ما يصلون إلى نقطة عميقة فيه يرون أن الاستمرار بعدها في الاستخراج يكلفهم نفقات تزيد عما يدره عليهم المعدن المستخرج . - ومهما يكن من شيء فان المعدن الموجودة في منجم ما والمعادن المدفونة في باطن الارض كله محدودة الكمية ، وليس في وسعنا أن نزيد عليها تقيرا . فكل اتاج يرى الى استخراجها لابد أن يقف عند حد . ومعنى ذلك أن الكمية التي يستطاع إخراجها من منجم ما لا يمكن أن تزيد على قدر معين ، وأن الكمية التي يمكن استخراجها من جميع مناجم الكرة الارضية لا يمكن كذلك أن تزيد على قدر معين ؛ فلا بد أن يأتي - إن عاجلا وإن آجلا - يوم يقف فيه هذا النوع من الاتاج ، وذلك عند ما يخرج الانسان من الأرض جميع أقالها .

وكما يصدق هذا القانون على « الاتاج الاستخراجي » ، يصدق كذلك على « الاتاج الزراعي » . فالغلة التي يمكن اتاجها من قطعة أرض ما لابد أن تقف عند حد معين لاتصلح بعده هذه القطعة للزراعة ، وبمجموع الغلات الزراعية التي ينتظر أن يجود بها سطح الارض كله لابد أن يقف كذلك عند حد ينعدم بعده هذا النوع من الاتاج .

والدليل على صحة ذلك أن الانتاج الزراعى متوقف على المواد
المنبته الضرورية لحياة النباتات (الآزوت ، البوتاس : الفوسفات ،
الحامض الفوسفورى) . زبعا أن كل قطعة أرض زراعية ، مهما
بلغ خصبها ، لا تحتوى إلا على مقدار محدود من هذه المواد . وبما أن
سطح الارض كله لا يحتوى كذلك إلا على مقدار محدود منها ؛ وبما
أن كل نبات ينبت فى الارض يمتص جزءا من هذه المواد حتى يتم نموه ؛
فن الضرورى إذن أن تقف النلة التى يمكن أن تنتجها قطعة أرض ما
عند حد معين تصبح بعده هذه القطعة غير صالحة للنبات ، وذلك
عند ما ينفد جميع ما كانت تحتوى عليه من المواد المنبته ؛ ومن الضرورى
كذلك أن تقف الغلات التى يمكن أن يجود بها سطح الارض كله
عند حد معين ينعدم بعده هذا النوع من الانتاج فى العالم الانسانى ،
وذلك عند ما ينفد جميع ما يحتوى عليه سطح الارض من مواد منبته .
حقاً ، ان الانسان ، بما يضعه فى الارض من سماد ، يستطيع أن
يرد إليها عقب محصول ما كل ما فقدته من موادها المنبته فى سبيل
إنباتها هذا المحصول ، بل يستطيع أن يزيد فيها كمية هذه المواد
عما كانت عليه . . . ولكن هذا لا ينقض شيئاً بما قررناه ؛ لان السماد
نفسه مستمد من منبعين كلاهما محدود : -

(المنبع الاول) السماد الحيوانى ، وهو محدود بكمية اللواد المنبته المحتوى
عليها سطح الارض . لأن الحيوان لا يعطى فى سماده من المواد المنبته
كمية أكبر من الكمية التى فقدتها الارض فى سبيل انباتها لما تناوله
فى غذائه من الاعشاب . بل قد ثبت أن ما يردّه سماده الى الارض من

هذه المواد أقل مما ينتزعه غذاؤه منها .

(والمنبع الثانى) السماد الكيماوى ، وهو مستمد من مواد معدنية (فوسفات ، بوتاس ، نترات ...) ، وقد بينا فيما سبق أن كل معدن يستخرج من الارض بمحدود الكمية .

٢ - قانون تحديد الغلة فى مدة معينة

وفضلا عن هذا الخطر الذى يهددنا به المستقبل ، (والذى قد يرفعه عنا أو يبعده تقدم العلوم الزراعية) فإن الغلة التى يستطيع الانسان أن ينتجها من مساحة ما فى مدة معينة محددة تحديدا ضيقا ، ولا يمكن أن تتجاوز قدرها معينة مهما بذل فيها من جهد ونفقات . -

فكمية القطن أو القمح التى يستطيع الزراع المصرى مثلا أن ينتجها من فدان أرض فى مدة عام أو عامين لا يمكن أن تتجاوز كذا من القناطر أو كذا من الارادب .

والسبب فى هذا راجع إلى أن الانتاج الزراعى ، فضلا عن تقيده بكمية المواد المنتجة ، مقيد كذلك بالزمان والمكان الضرورىين لنمو النبات - فكل شجرة أو شجيرة تحتاج فى نموها ومدّ جذورها الى مساحة معينة من الارض لا يمكن انقاصها . فلا يستطيع أن ينمو فى متر مربع من الارض إلا عدد محدود من الاشجار أو الشجيرات . فلو بنى الزراع أو غرس أكثر من هذا القدر اضطر بعد ظهور النبات إلى قلع الزائد ، وإلا فسدت زراعته ولم تؤت أكلها . - وكل شجرة أو شجيرة تحتاج كذلك لنموها ونضجها الى زمن معين لا يستطيع الانسان انقاصه . ففى بذر الفلاح بنوره أو غرس البستانى شجره لا يستطيع أن

يحصل على انتاج مما بذره أو غرسه إلا بعد مضي مدة معينة تعمل فيها الطبيعة عملها خاضعة في ذلك لقوانين صارمة لا يد لأحد على نقضها أو تعديلها . - ومن الواضح أن تقييد الانتاج الزراعى بالزمان والمكان بالشكل الذى وصفناه يجعل كل غلة يستطيع الانسان أن ينتجها من مساحة ما فى زمن معين محدودة فى كيتها . - وفى امسكتنا أن نطلق على هذه الحقيقة اسم « قانون تحديد الغلة فى مدة معينة » .

ولتوضيح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الارض تزرع قمحا فتأتى بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا أتفق عليها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال . فان هذه القطعة إذا أتفق عليها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٢٢٠ أردبا ؛ وإذا أتفق عليها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٣٦٠ أردبا . . . وهكذا دواليك، حتى تصل الى حد لا تزيد بعده الغلة باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتى :

وحدات العمل ورأس المال الغلة الناتجة

١٠٠	١٠	الحالة الاولى
٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
.....
٧٢٠*	٨٠	الحالة الثامنة
٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة

ومن هذا نرى أننا عند ما وصلنا الى الحالة الثامنة بلغنا حدا (٧٢٠ أردباً) لا تزيد بعده غلة هذه المساحة مهما زدنا في الاتفاق عليها من وحدات العمل ورأس المال .

ولهذا كان ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج مرز قابل للتمدد، كلما زدته شدا ازداد غمدا، حتى يأتي وقت لا يمكنك الذهاب في شدة الى حد أبعد .

هذا ، ومختلف الانتاج الصناعى عن الانتاج الزراعى فى هذا اختلافا كبيرا ، فانه أكثر مرونة منه ؛ إذ أن الصانع يستطيع على ما يستخدمه من الآلات وعلى مقدار ما تنتجه هذه الآلات ويمكنه أن يسيرها حسب إرادته غير مقيد بمكان أو زمان ولا متأثر باختلاف الفصول ولا بالتغيرات الجوية . فى استطاعته تشغيل أفرانه ليل نهار وفى جميع فصول السنة ؛ وفى استطاعته أن ينتج ما يشاءه فى تلك المساحة البسيطة التى يشغلها مصنعها .

٣ - قانون تناقص الغلة ؛ أو قانون الغلة المتناقصة

أو قانون الغلة غير التلائمة مع النفقات

Loi de Rendement non proportionnel

ولكن على الرغم من أن كل مساحة من الأرض لا يمكن أن تنتج فى مدة معينة - مهما بذل فيها من المجهود والنفقات - أكثر من القدر الذى تسمح به طبيعتها ويسمح به الزمان والمكان المقيّد بهما النبات (أى أكثر من القدر الذى يحدده « قانون تحديد الغلة فى مدة معينة ») ، على الرغم من ذلك فإن مقدار الغلة التى تستطيع أن تنتجها

مساحة ما في مدة معينة يختلف في كميته باختلاف ما أنفق عليها من عمل ورأس مال . ففي استطاعة الزراع أن يزيد في مقدار الغلة التي تنتجها عادة مساحة ما في زمن معين إذا زاد في الاتفاق عليها . فكلما زاد في الاتفاق عليها ازداد إنتاجها في الحدود التي تسمح بها طبيعتها ويسمح بها الزمان والمكان المقيد بهما النبات (أى في الحدود التي يرسمها « قانون تحديد الغلة في مدة معينة ») .

غير أنها ، قبل أن تبلغ زيادة الاتفاق عليها إلى أقصى ما يمكن أن تنتج حسب « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » ، لا بد أن تصل في هذا السبيل إلى نقطة يبلغ عندها الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد بعد ذلك مقدار المستخدم منهما لأُخِلت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ولا يوضح ذلك ففرض أن قطعة معينة من الأرض تزرع قمحاً فتأتي بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا استخدم فيها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال ، وبذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة ١٠ أردب . فإذا استخدم في زراعتها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقدت تتيج ٢٢٠ أردب ، وبذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردب . وهكذا دواليك حتى تصل إلى نقطة تأخذ بعدها الغلة النسبية في التناقص . فإذا فرضنا أن الغلة النسبية في هذه النقطة بلغت ١٣ أردب ، فانه كلما زادت في الاتفاق عليها بعد ذلك نقصت غلتها النسبية ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

وحدات العمل ورأس المال الغلة الكلية الغلة النسبية

١٠	١٠٠	١٠	الحالة الاولى
١١	٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
١٢	٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
*١٣	٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
١٢	٦٠٠	٥٠	الحالة الخامسة
١١	٦٦٠	٦٠	الحالة السادسة
١٠	٧٠٠	٧٠	الحالة السابعة
٩	٧٢٠	٨٠	الحالة الثامنة
٨	٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧½	٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة

ومن هذاترى ان الغلة النسبية بعد ان بلغت حدها الاقصى (١٣) في الحالة الرابعة اخذت في التناقص ابتداء من الخامسة حتى حتى عادت في الحالة السابعة إلى ما كانت عليه في الحالة الأولى ، واستمر تناقصها في الحالات الثامنة والتاسعة والعاشرة .

ويطلق الاقتصاديون على ماقلناه اسم « قانون الغلة المتناقصة »
أو « قانون تناقص الغلة » أو « قانون الغلة غير التناسبية مع الاتفاق » ،
 الذى يمكن صوغه فيما يلى :-

لكل قطعة من الارض حد يبلغ عنده الانتاج غلته القصوى
بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار

المستخدم منها على هذا الحد لا خنت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة
في التناقص النسبي .

وهذا القانون يؤيده الواقع ، ويؤيده سلوك المستغلين بالزراعة .
 سل زارعا ذكيا عما إذا كان لا يستطيع أن يجعل أرضه تنتج أكثر
 مما تنتجه ؛ فانه يجيبك بعبارة كهذه : « نعم ، أستطيع ذلك ،
 وأستطيع أن أصل بغلتها الى حد بعيد ، إذا وضعت فيها قدرا من
 السماد أكثر من القدر الذي أضعه عادة ، واستخدمت في حرثها آلات
 تصل سلكها الى مسافات أكثر عمقا من المسافات التي تصل اليها
 سلكك محارثي ، واخترت أجود أنواع البذور وأغلاها تمنا ، واستأجرت
 عمالا لتنقية هذه البذور مما بها من فاسد وأجنبي ، وعينت بعد ظهور
 النبات بتنقية الارض من كل مظهر فيها من أعشاب ونبات طفيل ،
 واتخذت كل الوسائل الفعالة لحماية النبات من الحشرات والطيور ... الخ » ؛
 فاذا مسألته : « ولماذا لا تفعل ذلك ؟ » ، أجابك : « بأن الغلة وان زادت
 في هذه الحالة ، إلا أن زيادتها لا تناسب مع ما آتجشمه في سبيلها
 من النفقات » .

ولو لم يكن هذا القانون صحيحا ، بأن كان في استطاعة الانسان
 أن يزيد غلة أرضه زيادة مطردة تناسب مع زيادة النفقات لما طمع
 الزارعون في تملك مساحات واسعة ولفضل كل منهم أن يقلل أملاكه
 العقارية ما استطاع إلى ذلك سبيلا وينفق على هذا القليل كل ما يريد أن
 يشتري به أرضا جديدة .

ولا أدل على صحة هذا القانون من ان أجود الارض ليست

وحدها هي التي تزرع في البلاد القديمة الكثيفة السكان بل يزرع بجانبها المتوسط والريء ؛ فتجد مثلاً من الأرض المزروعة ما لا ينتج القدان منه سوى ٥ أرباب من القمح ، مع أن هناك بجانبها ما ينتج باستخدام نفس الكمية من العمل ورأس المال ٧ أرباب . فلو كان الإنسان قاعراً على زيادة ما تنتجه الأرض الجيدة زيادة مطردة متناسبة مع زيادة ثقافته عليها لما لجأ إلى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها .

هذا ، ومما يجب التنبيه إليه أن « قانون الغلة المتناقصة » قانون عام يسرى على كل فروع الإنتاج ، وليس مقصوراً على الإنتاج الزراعي . كما توم ذلك بعض الاقتصاديين . فهو يسرى على استغلال المناجم ، وعلى وسائل النقل ، وعلى مصائد الأسماك ، وعلى استغلال المهارات للسكنى ، وعلى مختلف الصناعات الإنسانية .

٤ - قانون الغلة المتزايدة ،

أو قانون تزايد الغلة *Loi de rendement croissant*

يلاحظ في المثال الذي ضربناه لقانون الغلة المتناقصة أن « الغلة النسبية » لقطعة الأرض قد زادت في الحالة الثانية عما كانت عليه في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثالثة عما كانت عليه في الحالة الثانية ، وفي الحالة الرابعة عما كانت عليه في الحالة الثالثة . أي إن زيادة الاتفاق عليها في الحالات الثانية والثالثة والرابعة قد نجم عنها تزايد نسبي في الإنتاج ، أي نجم عنها زيادة في الإنتاج أكثر نسبياً من زيادة الاتفاق . وهذا ما يعبر عنه علماء الاقتصاد السياسي « بقانون الغلة المتزايدة »

أوه قانون تزايد الغلة) ، الذى يمكن صوغه فيما يلى :-

كل زيادة فى الإنتاج تعوّض على المنتج فى ظروف معينة
تعويضاً أكثر نسبياً عما زاده فى الاتفاق .

ومن نص هذا القانون يتبين لك انه لا يصدق إلا فى حالات معينة ، وبخاصة فى الاراضى الزراعية البكر وفى بعض الصناعات وفى استغلال المناجم المكتشفة حديثاً . فاذا كُشف منجم من الفحم مثلاً وأُفق عليه حتى أصبح صالحاً لاستخراج هذا المعدن فانه كلما زيد فى الاتفاق عليه من وحدات العمل ورأس المال زادت غلته زيادة أكثر نسبياً من زيادة الاتفاق حتى يصل الى نقطة معينة ينطبق بعدها « قانون تناقص الغلة » .

(والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .)

﴿ انتهى ﴾



فهرس

الموضوعات

صفحة

٣١-٣٢ **الفصل الاول:** موضوع الاقتصاد السياسى: الثروة:

موضوع الاقتصاد السياسى (٣-٤) ، المنفعة (٤-٨) ،
الاشياء المادية والاعمال الانسانية والطبيبات غير المادية
(٨، ٩) ، المجهود شرط أساسى فى اعتبار الشيء ثروة (١٠) ،
القيمة والفرق بينها وبين الثروة (١١-١٦) ، خلاصة ما تقدم :
تعريف الثروة (١٦) ، حاجات الانسان وخواصها (١٦-٢٧) ،
تذييل فى ثروة الامة وانواعها (٢٨-٣١) .

٣٢-٤٦ **الفصل الثانى :** مسائل الاقتصاد السياسى:

مسائل الاقتصاد السياسى (٣٢) ، الانتاج (٣٣-٣٨) ،
الاستبدال (٣٨-٤١) ، التوزيع (٤١-٤٤) ، الاستهلاك
(٤٤-٤٦) ، ملاحظة على تقسيم المسائل الاقتصادية الى هذه
الاقسام الاربعة (٤٦) .

٤٧-٤٨ **الفصل الثالث :** اغراض الاقتصاد السياسى:

٤٩-٦٦ **الفصل الرابع :** قوانين الاقتصاد السياسى:

معنى القوانين علمياً وأمثلتها وطرق استنباطها (٤٩-٥١) ،
تطور الاعتقاد بمخضوع الظواهر لقوانين (٥١-٥٣) ،
قوانين الاقتصاد السياسى وأمثلتها (٥٤ ، ٥٥) ، طائفة من

آراء العلماء في قيمة هذه القوانين وصدقها وقدهذه الآراء
(٥٥ - ٦٤) ، الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسي وقوانين
العلوم الطبيعية (٦٤ - ٦٦) .

٦٧ - ٧٤ **الفصل الخامس : الاقتصاد السياسي علم ام**

فن ؟ والى أى حد يتصل بما عداه من البحوث ؟
تعريف العلم والفن وأمنتهما وأقسام كل منهما (٦٧ - ٧١) ؛
الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسي وعلاقته بما عداه
من البحوث (٧١ - ٧٤) .

٧٥ - ٨٥ **الفصل السادس : تاريخ الاقتصاد السياسي :**

البحث في الظواهر الاقتصادية قبل ظهور علم الاقتصاد
السياسي (٧٥ - ٧٩) ؛ نشأة الاقتصاد السياسي (٨٠ - ٨٥) .

٨٦ - ٨٩ **الفصل السابع : تسمية هذا العلم باسم الاقتصاد**
السياسي .

٩٠ - ٩٣ **الفصل الثامن : فروع الدراسة الاقتصادية**

٩٤ - ١٠٧ **الفصل التاسع : نماذج من بحوث الاقتصاد السياسي :**

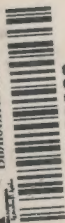
عوامل الانتاج والاهمية النسبية لكل منها
(٩٤ - ٩٧) ؛ قوانين الانتاج : قانون التحديد الكلي
(٩٧ - ١٠٠) ؛ قانون تحديد الغلة في مدة معينة (١٠٠ - ١٠٢) ؛
قانون تناقص الغلة (١٠٢ - ١٠٦) ؛ قانون تزايد الغلة (١٠٦ - ١٠٧) .

جدول الاخطاء وموابها

(الصفة) (الطر)	(الخطأ)	(موابه)
٤٠	٦	Le Troc
٤٣	٢١	مون
٥٠	٢٠	خرج
٥٣	٩	متسكيو
٥٣	١٨	ونظما
٥٤	١٩	مع كمية المطلوب
٦٠	١	allemande
٧٠	٣	مقيس
٧٩	٨	فان أعضاءها يدرسوا
٩٠	٤	فقد أشترك معه في دراسة
٩٩	٣	وبما
١٠٣	٢	الزراع



Bibliotheca Alexandrina



0402882